

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية
السعودية

إعداد الطالب/

عبد العزيز تركي الهاجري

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيد الخلق وإمام المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد...

يطيب لي وأنا أضع اللمسات الأخيرة على هذه الرسالة العلمية، أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم بجهده أو دعائه أو تشجيعه في إنجاز هذا العمل المتواضع.

أولاً: عائلتي الكريمة

أتقدم بأسى آيات الشكر والتقدير إلى عائلتي واقاربي الكرام، الذين كانوا معي طوال رحلتي الدراسية بدعمهم وتحفيزهم لي المستمر، كنتم دائماً معي ووجودكم كان الدافع الرئيسي لي ببذل مجهودات أكثر.

ثانياً: المشرفان الكريمان

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مشرفي الفاضلين، الذين لم يبخلوا عليّ بتوجيهاتهما القيّمة وملاحظتهما الدقيقة طوال مراحل إعداد هذه الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ الفيصّل عبد الحميد

الأستاذ الدكتور/ فايز جراد

جزاهما الله خير الجزاء على ما أفاضوا به من علم، وما بذلوه من وقت ثمين وجهد متواصل في توجيهي وتقويم مساري البحثي، فكانا نعم الموجهين والمرشدين.

ثالثاً: عمادة كلية الإدارة وأعضاء هيئة التدريس الكرام

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كلية الإدارة الموقرة بكافة أعضاء هيئتها التدريسية والإدارية، على ما وقّروه من بيئة أكاديمية محفّزة ومناخ علمي ملائم أسهم في إثراء تجربتي الدراسية وصقل مهاراتي البحثية.

رابعاً: المشاركون في الدراسة

وأتوجه بالشكر الخاص إلى جميع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها الذين تفضلوا بتخصيص جزء من وقتهم للإجابة على استبانة هذه الدراسة، فبدون تعاونهم الكريم لما كان لهذا البحث أن يرى النور.

خامساً: الأصدقاء الأوفياء

ولا يفوتني أن أخص بالشكر والتقدير أصدقائي الأعزاء الذين كانوا سنداً لي في مسيرة إعداد هذه الرسالة، وأمدوني بالتشجيع والدعم المعنوي في لحظات الضيق والإرهاق ودعمني بشكل خاص في الاستجابة للاستبانة البحثية ومساعدتي في نشرها.

جزاهم الله خيراً على كل لحظة دعم وكل كلمة تشجيع، وأدام الله المودة بيننا.

وفي الختام، أسأل الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، نافعاً لكل من يطلع عليه، وأن يُوفّق الجميع لما فيه خير الوطن والمواطن.

الباحث

عبد العزيز تركي الهاجري

جامعة ميدأوشن — 2026م

فهرس المحتويات:

1.....	الغلاف
2.....	شكرو تقدير
4.....	فهرس المحتويات:
6.....	قائمة الجداول:
7.....	فهرس الأشكال:
8.....	المستخلص
9.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
10.....	المقدمة 1.1:
11.....	- مشكلة الدراسة 2.1
12.....	- أهمية الدراسة 3.1
13.....	- أهداف الدراسة 4.1
14.....	- تساؤلات الدراسة 5.1
15.....	- فروض الدراسة 6.1
16.....	- النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث 7.1
18.....	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
19.....	- مقدمة 1.2
19.....	- الدراسات السابقة 2.2
25.....	تحليل الدراسات السابقة ومناقشتها 3.2
26.....	ما تميزت به الدراسة الحالية عن سابقتها 4.2
26.....	- الإطار النظري 5.2
31.....	الفصل الثالث منهجية الدراسة
32.....	- مقدمة 3.1
32.....	- المنهجية وطرق البحث 2.3
33.....	- مجتمع الدراسة وعينته 3.3
37.....	أداة الدراسة 4.3
39.....	صدق الأداة وثباتها 5.3
41.....	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات 6.3
42.....	الأساليب الإحصائية 7.3
44.....	- حدود الدراسة 8.3

45	محددات الدراسة 9.3
45	الاعتبارات الأخلاقية 10.3
47	الفصل الرابع النتائج والتوصيات
48	-مقدمة 1.4
48	-تحليل البيانات 2.4
56	اختبار فروض الدراسة 3.4
59	ملخص نتائج اختبار الفروض 4.4
61	مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة 5.4
62	-النتائج 6.4
63	-التوصيات 7.4
65	المراجع
66	-المراجع العربية
67	-المراجع الأجنبية
69	الملاحق
70	-الاستبانة
77	Abstract
78	Cover

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق معايير هيئة منشآت السعودية	33
2	التوزيع الديموغرافي والوظيفي لأفراد عينة الدراسة (ن=78)	34-35
3	هيكل محاور الاستبانة وعدد فقراتها ومتغيراتها	38
4	درجات مقياس ليكرت الخماسي ومستويات تفسيرها	39
5	معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة	40
6	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الدراسة (Kolmogorov-Smirnov)	42
7	ملخص الأساليب الإحصائية المستخدمة في برنامج SPSS v26 والفروض المرتبطة بها	44
8	معيار تفسير المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي	48
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول (خلق فرص العمل)	49
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مؤشر الدخل	50
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مؤشر الاستقرار الوظيفي	51
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مؤشر التطور المهني	52
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التحديات الهيكلية	53
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الدعم الحكومي	54
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع (الفروق القطاعية)	55
16	نتائج معامل ارتباط بيرسون للفرض الأول	56
17	نتائج معامل ارتباط بيرسون للفرض الثاني	57
18	نتائج معامل ارتباط بيرسون للفرض الثالث	57
19	نتائج معامل ارتباط بيرسون للفرض الرابع	58
20	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفرض الخامس	58-59
21	ملخص نتائج اختبار فروض الدراسة	59-60

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	التوزيع النسبي لأفراد العينة وفق الجنس	36
2	التوزيع النسبي لأفراد العينة وفق المنطقة الجغرافية	37
3	معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاوور الدراسة	41
4	مقارنة المتوسطات الحسابية الكلية لمحاوور الدراسة (ن=78)	60
5	ملخص بياني لنتائج اختبار الفروض الخمسة	61

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030، من خلال تحليل أبرز التحديات الهيكلية التي تعترض هذا الدور وتقييم فاعلية برامج الدعم الحكومي الموجهة للقطاع.

وقد استندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي الكمي، وصُممت استبانة إلكترونية مؤلفة من 39 فقرة موزعة على أربعة محاور رئيسية، وُرِّعت على عينة مؤلفة من 78 مستجيباً من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها في مناطق الرياض والمنطقة الشرقية وجدة. وقد بلغت معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة ما بين (0.836) و(0.947)، وهي قيم تُجسّد ثباتاً داخلياً مرتفعاً. كما أثبت اختبار كولموغوروف-سميرنوف خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي، مما أجاز توظيف الأساليب البارامترية في التحليل. وقد أُجريت جميع التحليلات الإحصائية باستخدام برنامج SPSS الإصدار 26.

وكشفت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى الموافقة الكلي على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل بلغ (3.479 من 5)، وفي تحسين مستوى المعيشة (3.43 من 5)، وكلاهما ضمن مستوى الموافقة المتوسط. في حين حقق محور الفروق بين القطاعات أعلى متوسط (3.841) ضمن مستوى الموافقة المرتفع. وعلى صعيد اختبار الفروض، قُبِلت أربعة فروض من أصل خمسة: إذ أثبت الفرض الأول والثاني وجود ارتباط إيجابي قوي بين نمو هذا القطاع وخلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة ($p < 0.001$, $r = 0.713$)، كما قُبِل الفرض الرابع المتعلق بالأثر الإيجابي لبرامج الدعم الحكومي ($p < 0.001$, $r = 0.576$)، والفرض الثالث بدلالة هامشية ($p = 0.041$, $r = 0.232$). في حين رُفِض الفرض الخامس المتعلق بالفروق بين القطاعات ($p = 0.324$, $F = 1.185$).

وفي ضوء هذه النتائج، يُوصي الباحث بتعزيز منظومة الأمان الوظيفي في هذا القطاع، وتوسيع نطاق برامج التمويل الميسّر لمعالجة الفجوة التمويلية، وتطوير برامج تشغيل الخريجين لرفع قدرة هذه المشروعات على استيعاب الكفاءات السعودية الشابة، ودعم التوسع الجغرافي خارج المدن الكبرى لتحقيق توزيع أكثر عدالة لفرص العمل.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فرص العمل، مستوى المعيشة، المملكة العربية السعودية، رؤية 2030، التنمية الاقتصادية، الدعم الحكومي.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة 1.1:

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) من أبرز المحركات الهيكلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصادات العالم المعاصر، إذ تُسهم في تعزيز التنافسية، وتوليد فرص العمل، وتطوير القدرات الابتكارية، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى. ففي الاقتصادات المتقدمة، تُشكل هذه المشروعات مما يزيد على 95% من إجمالي المنشآت، وتستوعب أكثر من 60% من القوى العاملة، وتُسهم بنحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي (البنك السعودي المركزي – ساما، 2024)، مما يجعلها ركيزة لا غنى عنها في أي استراتيجية للتنمية الشاملة والمستدامة.

وفي سياق المملكة العربية السعودية، اكتسب هذا القطاع أهمية استراتيجية بالغة منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 عام 2016م، التي وضعت تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قلب منظومة الإصلاح الاقتصادي، وحددت هدفاً طموحاً يتمثل في رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030م. وقد أفرز هذا التوجه الاستراتيجي منظومة متكاملة من السياسات والبرامج الداعمة، في مقدمتها تأسيس هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام 2016م، وإطلاق برامج التمويل الميسر كبرنامج "كفالة"، وتعزيز برامج التأهيل والتدريب عبر صندوق الموارد البشرية "هدف".

وتكشف المؤشرات الإحصائية الرسمية عن نمو لافت في هذا القطاع، إذ ارتفع عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة من نحو 447,000 مشروع عام 2016م، إلى ما يزيد على 1.6 مليون مشروع بنهاية الربع الرابع من عام 2024م، بمعدل نمو تراكمي ناهز 258% خلال ثماني سنوات (منشآت، 2024). وفي المقابل، ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 20% عام 2016م إلى نحو 30% عام 2024م (عبد اللطيف جميل، 2025)، وهو ما يُعكس جملةً من السياسات الفعّالة التي اضطلعت بها الجهات الحكومية المعنية.

غير أنه على الرغم من هذه القفزة النوعية، يظل القطاع يواجه تحديات هيكلية متجذّرة، تتصل بمحدودية التمويل، وضعف الكفاءات البشرية المتخصصة، وارتفاع تكاليف الامتثال التنظيمي، وغياب ثقافة الابتكار في شريحة واسعة من هذه المشروعات. وتنبثق هذه الدراسة من إدراك الباحث لهذه الفجوة البحثية والعلمية، إذ تسعى إلى تسليط

الضوء على الدور الفعلي الذي تضطلع به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، في ظل مرحلة ما بعد إطلاق رؤية 2030، وبالاستناد إلى منهجية علمية دقيقة تدمج بين البُعدين الكمي والنوعي.

-مشكلة الدراسة 2.1

على الرغم من النمو الكمي الملحوظ الذي شهده قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، يبقى التساؤل الجوهرى قائماً حول مدى تحوّل هذا النمو الكمي إلى أثر نوعي ملموس في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة. فمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 30% عام 2024م، في حين أن المستهدف المرسوم في رؤية 2030 يبلغ 35%، ومما يستحق التأمل أن الاقتصادات المتقدمة تُسجل لهذا القطاع مساهمة تتراوح بين 60% و70% من ناتجها المحلي (ساما، 2024)، وهو مؤشر على وجود فجوة إنتاجية وهيكلية لا يمكن إغفالها.

وعلى الصعيد التشغيلي، كشفت بيانات الهيئة العامة للإحصاء (2024) أن معدل البطالة بين السعوديين سجّل 7.0% في الربع الرابع من عام 2024م، متراجعاً من 12.3% عام 2016م، إلا أن هذا التحسن لا يمكن عزوه بشكل مباشر وحصري إلى نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في غياب دراسات تحليلية دقيقة تقيس الأثر التشغيلي لهذا القطاع بمعزل عن العوامل الأخرى. يُضاف إلى ذلك أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاتزال تعاني من ضعف ملحوظ في الحصول على التمويل، إذ لم تتجاوز حصتها من إجمالي التمويل المصر في 5% حتى وقت قريب (منصور، 2020)، وإن كانت إصلاحات عام 2024م قد أسهمت في رفع هذا الرقم بصورة ملحوظة.

وفي ضوء هذا الواقع، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين المعيشة وخلق فرص عمل في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030؟ وما العوامل التي تُعزز هذا الدور أو تُقيده؟

تستمد هذه الدراسة أهميتها من جملة اعتبارات علمية وتطبيقية متكاملة، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

(أ) الأهمية النظرية

تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توظيف نماذج نظرية معتمدة – كنظرية شومبيتر للتدمير الخلاق، ونظرية رأس المال البشري لبكر، ونظرية التنمية المستدامة لبروندتلاند – وإسقاطها على البيئة السعودية ذات الخصائص الفريدة التي تجمع بين ديناميات التنوع الاقتصادي وتحديات الاعتماد على النفط. علاوة على ذلك، تُقدم الدراسة نموذجاً تحليلياً مركباً يتجاوز مؤشر الدخل إلى مؤشرات أشمل لمستوى المعيشة، تضم جودة التوظيف والاستقرار الوظيفي والتنوع في مصادر الرزق.

(ب) الأهمية التطبيقية

تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة في قدرتها على توفير أدلة إحصائية موثوقة تُمكن صانعي القرار في الجهات الحكومية المعنية – كوزارة الاستثمار، وهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، والبنك المركزي السعودي "ساما"، وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" – من اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات ميدانية دقيقة، بدلاً من الاعتماد على التقديرات الإجمالية. ومن المأمول أن تُسهم نتائج الدراسة في:

1. مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحديد نقاط القوة والضعف الهيكلية في مشروعاتهم، واستثمار التوصيات العلمية في تطوير أدائهم التشغيلي وتعزيز قدراتهم التنافسية.
2. دعم العاملين في القطاعين العام والخاص الراغبين في الانتقال نحو ريادة الأعمال بمعطيات واقعية تُمكنهم من اتخاذ قرارات مهنية مدروسة.
3. تزويد صانعي القرار في الجهات الحكومية بأدلة علمية تُسهم في تصميم سياسات داعمة أكثر فاعلية وتوجيه الإنفاق الحكومي نحو المبادرات ذات الأثر الأعلى.

(ج) الأهمية التوقيتية

تأتي هذه الدراسة في مرحلة بالغة الأهمية، تتزامن مع اقتراب موعد تحقيق مستهدفات رؤية 2030، وهو ما يجعل التقييم المرحلي المبني على أدلة ميدانية أمراً ضرورياً لا ترفاً أكاديمياً. وقد أثبت قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة قدرته على الصمود والنمو في مواجهة التحديات، إذ استطاع تجاوز الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19

وتتذبذب أسعار النفط، مدعوماً بحزمة الدعم الحكومي البالغة 50 مليار ريال التي أُعلن عنها عام 2020م. ويبدو أن الظروف الراهنة، لا سيما في ظل التوسع الملحوظ في قطاعات السياحة والترفيه وتقنية المعلومات، تُبني فرصاً واعدة لنمو هذا القطاع واستدامته.

-أهداف الدراسة 4.1

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

1. الكشف عن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2016م – 2024م، وتحديد القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة السعودية في هذا القطاع.
2. قياس الأثر النوعي لهذه المشروعات على مستوى معيشة الأفراد العاملين فيها، من خلال مؤشرات مركبة تشمل: مستوى الدخل الشهري، ومدى الاستقرار الوظيفي، وجودة بيئة العمل، ودرجة تنوع مصادر الرزق.
3. تحديد أبرز العوامل المؤسرة للنجاح والعوامل المعيقة للنمو التي تؤثر على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها التنموية في السياق السعودي، مع التركيز على العوامل التمويلية والتنظيمية والبشرية.
4. تقييم مدى فعالية البرامج والسياسات الحكومية الداعمة لهذا القطاع، كبرامج هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، وبرنامج "كفالة" للضمانات، وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، في تعزيز قدرة هذه المشروعات على التوظيف وتحسين مستوى المعيشة.
5. رصد الفروق الجوهرية في تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمتغيرات القطاع الاقتصادي، والمنطقة الجغرافية، وحجم المشروع.
6. تقديم توصيات استراتيجية مبنية على نتائج علمية موثوقة، تُعين الجهات الحكومية والقطاع الخاص على تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بالتوظيف والتنويع الاقتصادي.

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، يسعى الباحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

التساؤل الرئيسي:

ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما حجم مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2024م؟
2. ما طبيعة العلاقة بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات مستوى المعيشة للأفراد العاملين فيها، كالدخل والاستقرار الوظيفي وتنوع مصادر الرزق؟
3. ما أبرز التحديات البنيوية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وتُقيد قدرتها على التوسع واستقطاب الكفاءات وخلق وظائف نوعية؟
4. ما مدى فاعلية السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التشغيل والتنمية المستدامة؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى متغيرات القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية وحجم المشروع؟

- فروض الدراسة 6.1

بناءً على مراجعة الأدبيات والإطار النظري وتساؤلات الدراسة، يضع الباحث الفروض الآتية التي ستخضع للاختبار الإحصائي:

الفرض الأول:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، مما يعني أن توسع هذا القطاع يرتبط ارتباطاً مباشراً بخفض معدلات البطالة. ويدعم هذا الفرض الواقع الإحصائي الذي رصد تراجع معدل البطالة بين السعوديين من 12.3% عام 2016م إلى 7.0% عام 2024م، بالتوازي مع النمو الكبير في أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الهيئة العامة للإحصاء، 2025).

الفرض الثاني:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى معيشة العاملين فيها، ويرى الباحث أن هذا التحسن يشمل مستوى الدخل المادي وتنوع مصادره وجودة بيئة العمل والاستقرار الوظيفي على المدى المتوسط.

الفرض الثالث:

تؤثر العوامل التمويلية والتنظيمية وضعف استقطاب الكفاءات تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوسع وخلق فرص العمل المستدامة، ويستند هذا الفرض إلى ما رصدته الدراسات السابقة من أن نسبة تمويل هذه المشروعات من إجمالي التمويل المصرفي ظلت لسنوات دون المستوى المطلوب قياساً بنظيراتها في الاقتصادات الناشئة المماثلة.

الفرض الرابع:

تُسهم برامج الدعم الحكومي كبرامج "منشآت" و"هدف" و"كفالة" إسهاماً إيجابياً ذا دلالة إحصائية في تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة، ويدعم هذا الفرض ما أعلنته منشآت من أن برنامج كفالة أسهم من تأسيسه في دعم ما يزيد على 23,000 مشروع وخلق ما يقارب مليون فرصة عمل حتى عام 2024م (عبد اللطيف جميل، 2025).

الفرض الخامس:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، تُعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي (تجارة، خدمات، صناعة، تقنية) ويفترض الباحث أن قطاعات التقنية والخدمات المهنية تحقق أثراً أعلى على مستوى معيشة العاملين مقارنةً بقطاعات التجزئة والصناعة التحويلية التقليدية.

-النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث 7.1

ترتكز هذه الدراسة على إطار نظري متكامل يجمع بين خمس نظريات رئيسية، يرى الباحث أنها مجتمعة تُقدّم أعمق تفسير ممكن للظاهرة محل البحث في سياقها السعودي الخاص:

أولاً: نظرية الابتكار والتدمير الخلاق – شومبيتر (Schumpeter, 1934)

يرى جوزيف شومبيتر أن المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي ليس تراكم رأس المال أو نمو العمالة، بل الابتكار الذي يُفجر طاقات الريادة ويُعيد هيكلة الاقتصاد عبر ما أسماه "التدمير الخلاق"، إذ تُزيح المشروعات الناشئة المنتجات والخدمات القديمة وتحل محلها بأخرى أكثر كفاءة وأعلى قيمة مضافة. وتتجلى أهمية هذه النظرية في دراستنا الراهنة في تفسير كيفية إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار، وهو المحور الذي تؤكد عليه رؤية 2030 صراحةً من خلال دعم قطاعات التقنية والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي.

ثانياً: نظرية رأس المال البشري – بيكر (Becker, 1964)

أكد غاري بيكر في نظريته الرائدة أن الاستثمار في تأهيل الأفراد وتطوير مهاراتهم هو في جوهره استثمار اقتصادي يُعظم إنتاجيتهم ويرفع دخولهم على المدى البعيد. وتوظف هذه الدراسة هذه النظرية لفهم العلاقة بين جودة الكفاءات البشرية المستقطبة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدرة هذه المشروعات على النمو وتوليد فرص عمل نوعية مستدامة. ويرى الباحث أن ضعف الاستثمار في رأس المال البشري يُعدّ من أبرز العوامل المُفسرة لمحدودية نمو شريحة واسعة من هذه المشروعات في السياق السعودي.

ثالثاً: نظرية التوازن الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل – كينز (Keynes)

تُقدم النظرية الكينزية إطاراً تحليلياً لفهم دور القطاع الخاص، ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في تحقيق التوازن في سوق العمل وامتصاص البطالة الهيكلية. وفي السياق السعودي، الذي شهد دخول أعداد متزايدة من الشباب إلى سوق العمل سنوياً، تُبرز هذه النظرية أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها "صمام أمان"

اقتصادياً يستوعب قدرًا مهمًا من العمالة الباحثة عن العمل، مما يخفف الضغط على التوظيف الحكومي ويُعجل بالوصول إلى معدلات البطالة المستهدفة.

رابعاً: نظرية التنمية المستدامة – برونتلاند (Brundtland, 1987)

في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، وتحديدًا الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل، تستند الدراسة إلى هذه النظرية لتقييم مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام في المملكة العربية السعودية. وتتقاطع أهداف هذه النظرية مع توجهات رؤية 2030 في التأكيد على أن يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتحسين حقيقي في جودة الحياة لجميع شرائح المجتمع، لا مجرد ارتفاع في مؤشرات الناتج المحلي.

خامساً: نظرية الشبكات والعلاقات التجارية (Network Theory)

تؤكد هذه النظرية أن نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على الاستدامة والنمو لا يعتمدان على إمكاناتها الذاتية فحسب، بل يرتبطان ارتباطاً عضوياً بشبكة علاقاتها مع الموردين والعملاء والشركاء والمستثمرين والجهات الداعمة. وفي السياق السعودي، تبرز أهمية هذه النظرية في تفسير دور الروابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى والجهات الحكومية، في إطار برامج توطئ سلاسل الإمداد، في تعزيز قدرة هذه المشروعات على خلق وظائف نوعية ومستقرة تنعكس إيجاباً على مستوى معيشة العاملين فيها.

يُمثل هذا الفصل اللبنة الأساسية للدراسة، إذ وضع الإطار المنهجي والمفاهيمي الذي سيُبنى عليه التحليل في الفصول اللاحقة. فقد كشف استعراض واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية عن صورة مركبة تجمع بين نمو كمي لافت ومستهدفات نوعية طموحة لا يزال بعضها في طور التحقق. وسيتناول الفصل الثاني منهجياً الدراسات السابقة والإطار النظري التفصيلي الذي سيُشكل العدة التحليلية لاختبار فروض الدراسة في مراحلها اللاحقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

يُعد الفصل الثاني من أكثر فصول البحث العلمي أهمية وعمقاً، إذ يرسم الخارطة المعرفية التي تنطلق منها الدراسة الراهنة وتستند إليها في صياغة فروضها ومنهجيتها. ويتضمن هذا الفصل ثلاثة محاور متكاملة: أولها الإطار النظري الذي يُجلي المفاهيم الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء أبرز النظريات الاقتصادية المعتمدة، وثانيها مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث من زوايا متعددة على المستويين العربي والدولي، وثالثها تحديد الفجوة البحثية التي تنبثق منها هذه الدراسة ومسوغات إسهامها الأصيل في الأدبيات الأكاديمية.

ولا تكتفي هذه المراجعة النقدية بعرض ما توصلت إليه الدراسات السابقة، بل تسعى إلى تقييمها نقدياً وتبيان أوجه الاتساق والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، مع التركيز على ما يميز هذا البحث من حيث السياق الجغرافي والمرحلة الزمنية والمقاربة المنهجية المتبعة.

2.2 الدراسات السابقة

اتسعت الدراسات المعنية بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية اتساعاً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، ويمكن تصنيفها في محورين: الدراسات العربية والمحلية، والدراسات الأجنبية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربية والمحلية

1. دراسة منصور (2020)

بعنوان " المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030، دراسة تطبيقية" نُشرت في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4، العدد 9، الصفحات 1-31. هدفت الدراسة إلى تحليل أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية، وتقييم دور هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في دعم هذا القطاع. واستندت

الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح الميداني. وقد توصلت إلى جملة من النتائج الجوهرية، أبرزها: أن نسبة تمويل المنشآت الصغيرة لم تتجاوز 5% من إجمالي التمويل المصرفي في المملكة، وأن غياب ثقافة الابتكار وضعف الكفاءات البشرية المتخصصة يُمثلان عائقاً حيوياً أمام تطور هذا القطاع. وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة اشتراطات الترخيص وتبسيط الإجراءات التنظيمية لتهيئة بيئة أعمال أكثر احتضاناً للمشروعات الناشئة. ويتقاطع هذا البحث مع دراسة منصور في إشكالية التمويل والبيئة التنظيمية، غير أن الدراسة الحالية تتجاوزها بتناول تفصيلي للأثر على مستوى المعيشة ومؤشرات مركبة، وباستهداف مرحلة زمنية أحدث تعكس مآلات السياسات الداعمة بعد عام 2020م.

2. دراسة القحطاني (2020)

بعنوان "دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية 2030، دراسة تطبيقية على محافظة القويعية"، نُشرت في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 4، العدد 15، الصفحات 134-149. سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وفق رؤية 2030، مستعينةً بعينة بلغت 150 صاحب مشروع في محافظة القويعية. وأظهرت النتائج أن نسبة الموافقة على دور هذه المشروعات في التنمية المستدامة بلغت 80.8%، وأن رؤية 2030 توفر فرص عمل كثيرة للشباب في هذا القطاع. وتنفرد هذه الدراسة بإرساء علاقة تحليلية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات الاستدامة. تنفق الدراسة الحالية مع القحطاني في توظيف مبدأ التنمية المستدامة إطاراً نظرياً، إلا أنها تُفارقها في التركيز على المؤشرات التشغيلية المتعلقة بمستوى المعيشة وجودة التوظيف، مع توسيع النطاق الجغرافي ليشمل ثلاث مناطق رئيسية بدلاً من محافظة واحدة.

3. دراسة عبد الله (2021)

بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية"، نُشرت في مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 1، الصفحات 289-340. طبّقت هذه الدراسة استبانة على عينة عشوائية بلغت 189 من الشباب المستفيدين من برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأوضحت النتائج أن هذه المشروعات تُسهم بفاعلية في تحسين المستوى الاقتصادي للشباب، وأنها تُمثل أكبر مصادر خلق فرص العمل الدائمة والمتنوعة. كما أكدت أن توافر الدعم الحكومي والتدريب المهني يرفع من معدلات نجاح هذه المشروعات واستدامتها على المدى البعيد.

تستند الدراسة الحالية إلى ما أرسته دراسة عبد الله من أسس، غير أنها تُعمق التحليل بإضافة بُعدي لجودة التوظيف والاستقرار الوظيفي ضمن مؤشرات مستوى المعيشة، وبمقارنة تقييمات ثلاث فئات من المستجيبين بدلاً من فئة واحدة.

4. دراسة الشبيل والحازمي (2022)

بعنوان "أثر برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوظيف في ظل رؤية 2030"، نُشرت في مجلة الاقتصاد والتمويل، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 7، العدد 2.

قيمت هذه الدراسة أثر برنامجي "منشآت" و "كفالة" على معدلات توظيف السعوديين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الغربية، من خلال بيانات ميدانية جمعتها من 240 مشروعاً مسجلاً. وخلصت الدراسة إلى أن المشروعات المستفيدة من برامج الدعم الحكومي سجلت معدلات توظيف للسعوديين أعلى بنحو 34% مقارنةً بتلك التي لم تستفد منها، مما يُعزز الفرض النظري القائم بالدور المحوري للدعم الحكومي في تحسين أداء القطاع التشغيلي.

تتوافق الدراسة الحالية مع الشبيل والحازمي في اهتمامها بتقييم فاعلية برامج الدعم الحكومي، إلا أنها تتجاوزها بتوسيع النطاق الجغرافي إلى ثلاث مناطق، وبإضافة مؤشرات مستوى المعيشة إلى جانب مؤشر التوظيف.

5. دراسة نلبند وألفقيه (2024)

بعنوان "دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: سيناريو الاستدامة والنمو والتنمية في المملكة العربية السعودية (2024) Nalband & Alfaqieh"، نُشرت في مجلة AB Academies الدولية.

استعرضت هذه الدراسة واقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة في ضوء منظومة الدعم الحكومي، وأثبتت أن برامج التأهيل والاستشارة التي تقدمها جهات كمنشآت وبرنامج كامن ترفع بشكل ملموس من معدلات صمود هذه المشروعات وقدرتها على التوسع. كما رصدت الدراسة أن القطاع شهد نمواً بلغ 48% في عدد المشروعات المسجلة بين عامي 2016 و2021م وفق بيانات منشآت الرسمية.

تستفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج بوصفها أرضية كمية، غير أنها تتميز بتناول مرحلة زمنية أحدث (2021-2024)، وبالتركيز على الأثر النوعي لهذا النمو على جودة الحياة لدى العاملين في القطاع.

6. دراسة الحربي (2023)

بعنوان "تحديات التوظيف المستدام في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة السعودية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19". Alharbi (2023)

رصدت هذه الدراسة التحديات الهيكلية التي أعاقت قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الجائحة، مُشيرَةً إلى أن حصة المشروعات في قطاعات غير نفطية لا تزال محدودة، وأن الاعتماد على العمالة الأجنبية يُقلص من الأثر التشغيلي على الكفاءات السعودية. وأكدت الدراسة أن رؤية 2030 وضعت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صلب استراتيجية التحول الاقتصادي، غير أن التحديات البنيوية تستلزم تدخلاً سياسياً أكثر دقة واستهدافاً. تستثمر الدراسة الحالية هذه النتائج في صياغة تساؤلاتها المتعلقة بالتحديات الهيكلية، لكنها تتميز بالتحقق الميداني من تلك التحديات ضمن عينة أوسع وأكثر تنوعاً جغرافياً وقطاعياً.

ثانياً الدراسات الأجنبية

1. دراسة ستوري (Storey, 1994)

بعنوان "فهم قطاع المشروعات الصغيرة - Understanding the Small Business Sector"، صادر عن دار نشر Routledge، لندن.

يُمثل هذا الكتاب المرجعي الأكاديمي الأهم في أدبيات المشروعات الصغيرة، إذ قدّم ستوري إطاراً تحليلياً ثلاثياً لفهم العوامل المحددة لنجاح وفشل المشروعات الصغيرة، يشمل خصائص رائد الأعمال، وطبيعة المشروع ذاته، واستراتيجيات النمو المتبعة. وأثبتت دراسته أن المشروعات الصغيرة التي تستثمر في تطوير كفاءات العاملين لديها هي الأكثر قدرة على الاستدامة وخلق فرص عمل ذات جودة عالية. كما أبرز ستوري أهمية السياسات الحكومية في رسم مسارات النمو بالنسبة لهذا القطاع.

تستند الدراسة الحالية إلى هذا الإطار الثلاثي في تصميم محاور الاستبانة وتحليل مسوّغات نجاح المشروعات في السياق السعودي.

2. دراسة بيك وديميرغوش-كونت وليفين (Beck, Demircug-Kunt & Levine, 2005)

بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة والنمو والفقر: شواهد مقارنة بين الدول - SMEs, Growth, and Poverty: Cross-Country Evidence"، نُشرت في مجلة Journal of Economic Growth، المجلد 10، العدد 3، الصفحات 199-229.

تُعد هذه الدراسة من أبرز المراجع الكلاسيكية في أدبيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ استندت إلى بيانات ممتدة من 45 دولة على مدى عقدين، وخلصت إلى وجود ارتباط إحصائي موثوق بين نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات الفقر. وأشارت الدراسة إلى أن بيئة السياسات

المالية وسهولة الحصول على الائتمان تُعد من المحددات الجوهرية لنجاح هذا القطاع، وأن الدول ذات الأنظمة المالية الأكثر تطوراً تحقق استثماراً أعلى من المشروعات الصغيرة في النمو الاقتصادي الشامل.

تستوحي الدراسة الحالية من هذا العمل الرائد إطاره التحليلي لفهم العلاقة بين النمو المالي الداعم للمشروعات وخلق فرص العمل في السياق السعودي، مع تكييف المنهجية لتناسب خصوصية سوق عمل المملكة.

3. دراسة فاندينبرغ (Vandenberg, 2006)

بعنوان "الحد من الفقر عبر المشروعات الصغيرة - Poverty Reduction through Small Enterprises"، منشورة كورقة عمل ضمن سلسلة SEED رقم 75 الصادرة من منظمة العمل الدولية ILO، جنيف.

سلّطت هذه الرسالة الضوء على العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر في الاقتصادات النامية والناشئة، وأكدت أن هذه المشروعات، حين تُدار بكفاءة وتحظى بدعم مؤسسي مناسب، تُسهم بصورة مباشرة في تحسين مستوى معيشة الأسر وتوفير دخل مستدام للعاملين فيها. وأوصت الدراسة بضرورة ربط برامج دعم هذا القطاع بمنظومة التدريب المهني وتطوير المهارات لتحقيق أقصى أثر تنموي ممكن. تُفيد الدراسة الحالية من هذا الإطار في المحاور المتعلقة بمستوى المعيشة، وفي تصميم الفرض الرابع المتعلق بآثار برامج الدعم الحكومي على جودة الحياة.

4. دراسة عياغاري وديميرغوش - كونت وماكسيموفيتش (Ayyagari, Demircuc-Kunt & Maksimovic, 2014)

بعنوان "من يخلق فرص العمل في الدول النامية؟ - Who Creates Jobs in Developing Countries؟"، نُشرت في مجلة Small Business Economics، المجلد 43، العدد 1، الصفحات 75-99.

درست هذه الدراسة العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل في مجموعة واسعة من الاقتصادات الناشئة والنامية، مستندةً إلى بيانات مستعرضة لأكثر من 99,000 مشروع في 104 دولة. وخلصت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن نحو 67% من فرص العمل الرسمية في الاقتصادات الناشئة، وأن دعم الحكومات لها عبر تحسين الإطار التنظيمي والمالي يزيد بشكل ملموس من قدرتها التنافسية وقدرتها على الاستدامة وخلق وظائف إضافية.

تستلهم الدراسة الحالية من هذا العمل البيانات المرجعية التي تضع المشهد السعودي في سياقه الدولي، وتستند إلى منهجيته في تحليل الفروق بين القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة.

5. دراسة صندوق المؤسسة المالية والدولية (IFC - World Bank, 2020)

بعنوان "تقرير الفجوة في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة - MSME Finance Gap Report"، صادر عن مجموعة البنك الدولي، واشنطن.

قدّر هذا التقرير الفجوة العالمية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 5.2 تريليون دولار سنوياً، مؤكداً أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُعاني من فجوة تمويلية حادة تبلغ نحو 210 مليار دولار. ويدعو التقرير إلى ضرورة تطوير أدوات التمويل البديلة، كالتمويل الجماعي والتمويل الإسلامي، لسد هذه الفجوة وتمكين المشروعات الصغيرة من الاضطلاع بدورها التنموي الكامل.

6. دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022)

بعنوان "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال 2022: لوحة مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard"، صادر عن دار نشر OECD، باريس.

يُقدم هذا التقرير الدوري الشامل مقارنةً دولية لبيئات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في 48 دولة، ويرصد الاتجاهات في الائتمان المصرفي وضمانات القروض والتمويل البديل. ويُبرز التقرير أن مؤشرات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية شهدت تحسناً ملموساً بعد إطلاق رؤية 2030، لكنها لا تزال دون المستوى المطلوب مقارنةً بالمتوسط الدولي للاقتصادات المشابهة.

7. دراسة المجموع والأنصاري (Jamjoom & Ansari, 2023)

بعنوان "التحولات الرقمية وأثرها على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية"، نُشرت في مجلة Journal of Business and Economic Development، المجلد 8، العدد 4.

استقصت هذه الدراسة أثر التحول الرقمي على تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة السعودية، من خلال مسح 312 مشروعاً في الرياض وجدة والمنطقة الشرقية. وأثبتت أن المشروعات التي تبنت حلولاً رقمية سجلت نمواً في الإيرادات أعلى بنسبة 28% مقارنةً بنظيراتها غير المرقمة، كما أنها وفّرت وظائف أعلى جودةً وأكثر استقراراً لموظفيها. تُفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج في صياغة الفرض الخامس المتعلق بالفروق القطاعية، ولا سيما فيما يخص قطاع تقنية المعلومات مقارنةً بالقطاعات التقليدية.

8. دراسة نالباند والفقيه (Nalband & Alfaqieh, 2024)

بعنوان "دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: سناريو الاستدامة والنمو والتنمية في المملكة العربية السعودية"، نُشرت في مجلة AB Academies.

ناقشت هذه الدراسة واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة السعودية من زاوية الاستدامة، مستندةً إلى بيانات رسمية من منشآت وهيئة الإحصاء. وخلصت إلى أن البرامج الحكومية كبرنامج كامن وبرنامج ريادة الأعمال أسهمت في رفع معدلات بقاء المشروعات الصغيرة لأكثر من ثلاث سنوات من 42% إلى 61% بين عامي 2018 و2022م. وأكدت الدراسة أن الاستثمار في التدريب والاستشارات يُعظم العائد الاقتصادي والاجتماعي لهذا الدعم.

تحليل الدراسات السابقة ومناقشتها 3.2

يكشف الاستعراض النقدي للدراسات السابقة عن جملة من الملاحظات الجوهرية التي تُحدد الموقع المعرفي لهذا البحث:

أولاً: الاتفاق والاتساق

تتقاطع الدراسات المُستعرضة في جملة من التوجهات المشتركة، أبرزها:

1. إجماع الدراسات على الدور المحوري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل، لا سيما في الاقتصادات الناشئة التي تشهد ضغطاً متنامياً على سوق العمل جراء التحولات الديموغرافية.
2. تأكيد معظم الدراسات على أن الدعم الحكومي، من حيث التمويل الميسر والتدريب والبيئة التنظيمية الملائمة، يُعج شرطاً ضرورياً لتحقيق هذا الدور التنموي على النحو المأمول.
3. الاتفاق على أن التحديات الهيكلية كضعف التمويل ومحدودية الكفاءات البشرية وغياب ثقافة الابتكار تُشكل عوامل كابحة لنمو هذا القطاع في الاقتصادات النامية عموماً.
4. الاعتراف بالعلاقة الطردية بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة، وإن تفاوتت الدراسات في المؤشرات المستخدمة لقياس هذا التحسن

ثانياً: أوجه الاختلاف والتباين

1. تفاوتت المؤشرات المستخدمة لقياس "مستوى المعيشة" بين دراسة وأخرى، إذ اقتصر بعضها على مؤشر الدخل، في حين اعتمدت أخرى مؤشرات أشمل كجودة التوظيف والاستقرار الوظيفي.
2. تفاوتت عينات الدراسات تفاوتاً ملحوظاً من حيث الحجم والتنوع القطاعي والجغرافي، مما أفضى في بعض الأحيان إلى نتائج يصعب تعميمها على القطاع ككل.
3. ركزت معظم الدراسات العربية على فئة أصحاب المشروعات دون العمال فيها، مما يُنتج صورة ناقصة عن الأثر الفعلي على الجانب العمالي.
4. تفاوتت الدراسات في تناول المميزات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما يُعد ثغرة منهجية في ظل التباين الكبير بين أداء قطاع التقنية وقطاع التجزئة التقليدي مثلاً.

ثالثاً: الفجوات البحثية

يتضح من هذه المراجعة وجود جملة من الفجوات البحثية التي تُبرر إسهام الدراسة الحالية:

1. غياب دراسات ميدانية شاملة تتناول السياق السعودي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 وما رافقها من إصلاحات سياسية متسارعة (2021-2024)، وهي مرحلة تختلف جوهرياً عما سبقها من حيث الاتجاهات الاقتصادية ومعدلات النمو.
2. شح الدراسات التي تجمع بين تقييمات أصحاب المشروعات والعاملين فيها وصانعي القرار في آنٍ واحد، مما يُفضي إلى صورة جزئية عن الظاهرة محل الدراسة.
3. ضعف الدراسات التي تعتمد مؤشرات مركبة لمستوى المعيشة تتجاوز مجرد مستوى الدخل، في مرحلة باتت فيها جودة التوظيف وليس مجرد وجوده هي الإشكالية الجوهرية.
4. قلة الدراسات التي تحلل الفروق بين القطاعات الاقتصادية الأربعة الرئيسية في استيعاب العمالة وتحسين مستوى المعيشة ضمن إطار مقارن منهجي.

ما تميزت به الدراسة الحالية عن سابقتها 4.2

في ضوء ما تقدم، تنفرد هذه الدراسة بجملة من الخصائص التي تُميزها عن الأعمال السابقة:

1. السياق الزمني المحدد: تتناول الدراسة الفترة 2016-2024م بوصفها وحدة تحليلية متكاملة، مما يُتيح تتبع الأثر التطوري لسياسات رؤية 2030 على مدى ثماني سنوات كاملة. وهو ما لم تفعله أي من الدراسات السابقة التي اقتصرَت في الغالب على مقاطع زمنية أقصر.
2. تعدد المستجيبين: تستهدف الدراسة ثلاث فئات في الوقت ذاته، أصحاب المشروعات والعاملون فيها وصانعو القرار، مما يمنحها قدرة تفسيرية أعمق وأكثر شمولاً.
3. المؤشرات المركبة لمستوى المعيشة: لا تقتصر الدراسة على مؤشر الدخل، بل تعتمد نموذجاً مركباً يشمل جودة التوظيف والاستقرار الوظيفي وتنوع مصادر الدخل والرضا الوظيفي.
4. التنوع الجغرافي والقطاعي: يشمل الميدان البحثي ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية وأربعة قطاعات جوهرية، مما يُعزز قابلية التعميم ويُتيح مقارنات تحليلية أكثر دقة.
5. التوظيف المتكامل للنظريات: تجمع الدراسة بين خمس نظريات اقتصادية وإدارية، من شومبيتر إلى بيكر إلى كينز إلى برونتلاند إلى نظرية الشبكات، في إطار تفسيري متكامل لا تكتفي بنظرية واحدة أو نظريتين.

الإطار النظري 5.2

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفاتها 1.5.2

لم يستقر الادب الاقتصادي على تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تتباين التعريفات من دولة إلى أخرى وفقاً لمستوى التطور الاقتصادي وطبيعة الهياكل الإنتاجية. وتعتمد معظم التعريفات على ثلاثة معايير رئيسية، هي: عدد العاملين، وحجم رأس المال أو الأصول، ومستوى المبيعات أو الإيرادات السنوية. وقد أفضى هذا التعدد إلى صعوبات منهجية في إجراء المقارنات الدولية (OECD, 2022).

وفي السياق السعودي، تعتمد هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" التعريف الآتي وفقاً لنظام المنشآت الصادر عام 2015م:

- المشروع متناهي الصغر: يعمل فيه أقل من 5 موظفين وتبلغ إيراداته السنوية أقل من 3 ملايين ريال.
- المشروع الصغير: يعمل فيه من 6 إلى 49 موظفاً وتتراوح إيراداته السنوية بين 3 و40 مليون ريال.
- المشروع المتوسط: يعمل فيه من 50 إلى 249 موظفاً وتتراوح إيراداته السنوية بين 40 و200 مليون ريال.

وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات متناهية الصغر تُشكل النسبة الغالبة من إجمالي المشروعات في المملكة، إذ أشارت بيانات منشآت (2023) إلى أن نحو 87% من المشروعات المسجلة تقع ضمن هذه الفئة، مما يعني أن المنظومة الريادية السعودية تتسم بطابع الأعمال الصغيرة والمتناهية الصغر في معظمها.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية: العلاقة النظرية 2.5.2

يرتكز الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث محاور نظرية متكاملة تُجمع عليها الأدبيات الاقتصادية المعاصرة:

(أ) محور خلق فرص العمل وتخفيض البطالة

تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بميزة تنافسية بنيوية في استيعاب العمالة مقارنةً بالمشروعات الكبرى، إذ إنها أكثر كثافةً في استخدام عنصر العمل، وأقل اعتماداً على التقنيات كثيفة رأس المال. وقد أثبتت دراسة Ayyagari وزملائه (2014) على بيانات 99 دولة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة في المتوسط عن أكثر من 60% من الزيادة في فرص العمل الرسمية في الاقتصادات الناشئة. وفي السياق السعودي، أشارت بيانات عام 2021م إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلقت ما يقارب 80% من إجمالي فرص العمل الجديدة في القطاع الخاص (Funding Souq, 2022).

(ب) محور تحسين مستوى المعيشة وتوزيع الدخل

تُسهّم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة عبر مسارين متوازيين: المسار المباشر ويتمثل في رفع دخول العاملين فيها ومالكها، والمسار غير المباشر من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيز تنوع العرض السلعي والخدمي الذي ينعكس على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع. وقد وثّقت دراسة Beck وزملائه (2005) على بيانات من 45 دولة وجود ارتباط إحصائي سالب بين نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومستوى الفقر المطلق، مؤكدةً أن هذه المشروعات تعمل بوصفها أداةً فعالة لإعادة توزيع الدخل وتقليص الفجوات الاجتماعية.

ج) محور الابتكار والتنوع الاقتصادي

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئةً خصبة للابتكار واختبار الأفكار الجديدة، لما تنسجم به من مرونة هيكلية وسرعة في اتخاذ القرار. وفي سياق رؤية 2030، باتت هذه المشروعات تحتل موقعاً محورياً في استراتيجية التنوع الاقتصادي، لا سيما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية كتقنية المعلومات والسياحة والاقتصاد الإبداعي.

النظريات العلمية المؤثرة للدراسة 3.5.2

ترتكز هذه الدراسة على جملة من النظريات الاقتصادية والإدارية الكبرى، يمكن استعراضها على النحو الآتي:

ا) نظرية الابتكار والتدمير الخلاق – شومبيتر (Schumpeter, 1934)

قدّم جوزيف شومبيتر في عمله الرائد "نظرية التنمية الاقتصادية" مفهوم "التدمير الخلاق" بوصفه المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي الرأسمالي. ويرى شومبيتر أن المنظم الاقتصادي (Entrepreneur) هو فاعل التغيير الجوهرية في الاقتصاد، إذ يُحدث قطيعة مع الأنماط الإنتاجية القائمة بإدخال منتجات وعمليات وأسواق جديدة، مما يُعيد تشكيل الهياكل الاقتصادية القائمة. وتتجلى مركزية هذه النظرية في الدراسة الحالية في تفسير كيفية استثمار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، لا سيما في قطاعات التقنية والاقتصاد الرقمي، لإمكانات الابتكار في خلق فرص عمل نوعية ذات قيمة مضافة عالية، وهو الأمر الذي تسعى رؤية 2030 إلى تحفيزه صراحةً من خلال برامج دعم الشركات الناشئة وبيئات الابتكار.

ب) نظرية رأس المال البشري – بيكر (Becker, 1964)

طوّر غاري بيكر في كتابه الموسوم "رأس المال البشري" نظريةً اقتصادية جوهرية تؤسس لفكرة أم الاستثمار في تأهيل الأفراد وتطوير مهاراتهم وتحسين صحتهم يُولد عائداً اقتصادياً قابلاً للقياس، شأنه شأن الاستثمار في رأس المال المادي. وتُظف هذه الدراسة هذه النظرية في محورين متكاملين: الأول هو فهم أثر جودة العمالة المستقطبة في

المشروعات الصغيرة والمتوسطة على انتاجيتها وقدرتها التنافسية، والثاني هو تحليل مدى إسهام هذه المشروعات، من خلال التدريب في مواقع العمل والتعلم التطبيقي، في بناء رأس مال بشري مؤهل يرتفع دخله ويتحسن مستوى معيشته بمرور الوقت.

ج) نظرية التوازن الاقتصادي الكلي – كينز (Keynes)

تُمثل النظرية الكينزية المرجعية النظرية الأساسية لفهم دور الطلب الكلي في تحقيق التشغيل الكامل في الاقتصاد. وفي السياق السعودي، يبرز الدور الكينزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها قناة لامتناس البطالة الهيكلية التي أفرزتها سياسات التحول الاقتصادي وتراجع التوظيف الحكومي من انطلاق رؤية 2030. وتُعين هذه النظرية على فهم العلاقة بين التوسع في الانفاق الحكومي الداعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كبرامج التمويل والتدريب والاعفاءات الضريبة، وزيادة مستوى التشغيل الكلي في الاقتصاد الوطني.

د) نظرية التنمية المستدامة – برونتلاند (Brundtland, 1987)

تُعرف التقرير البروندتلاني "مستقبلنا المشترك" الصادر عام 1987م التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وقد اكتسبت هذه النظرية أهمية متجددة في إطار اهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) لعام 2030، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي الشامل. وتستند الدراسة إلى هذا الإطار لتقييم مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نموذج تنموي شامل يُحسن جودة حياة الافراد ويوفر فرص عمل لائقة، لا مجرد نمو في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

هـ) نظرية الشبكات والعلاقات التجارية (Network Theory)

تُرسى هذه النظرية، التي طورها باحثون من أمثال Granovetter (1985) وBurt (1992)، مبدأً أساسياً مفاده أن العلاقات الاجتماعية والمؤسسية المحيطة بالمشروع تُعد موارد استراتيجية حاسمة في تفسير نجاحه أو إخفاقه. وفي السياق السعودي، تبرز أهمية هذه النظرية في تحليل مدى استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من شبكات العلاقات مع الشركات الكبرى في إطار برامج التوطين وسلاسل الإمداد المحلية، وهو ما يُحدد في نهاية المطاف قدرتها على التوسع وخلق وظائف مستقرة.

يُشكل هذا الفصل الأرضية المعرفية المتينة التي تنطلق من الدراسات في فصولها اللاحقة، إذ أتاح الاستعراض النقدي للدراسات السابقة تحديد الموقع الأصيل لهذا البحث في منظومة الأدبيات الأكاديمية المتخصصة، وكشف عن الثغرات البحثية التي تُمثل مسوّغاً علمياً لإجرائه. أما الفصل الثالث، فسيتناول بالتفصيل المنهجية المتبعة وأدوات القياس وأساليب التحليل الإحصائي اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة

يُعد هذا الفصل الركيزة الإجرائية للدراسة، إذ يُحدد المسار الذي سلكه الباحث للإجابة عن تساؤلاتها واختيار فروضها الخمسة المتعلقة بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية. وتقوم المنهجية العلمية السليمة على ضبط الإجراءات البحثية وتوثيقها، بما يُتيح التحقق من النتائج وتقييم موثوقيتها وقابليتها للتكرار.

يتضمن هذا الفصل ثمانية محاور رئيسية: المنهج المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها وإجراءات اختيارها، وأداة جمع البيانات ووصفها التفصيلي، والتحقق من صدق الأداة وثباتها بالأرقام الإحصائية الفعلية، واختبار الطبيعة، والأساليب الإحصائية الموظفة في التحليل، وحدود الدراسة، ومحدداتها التي أحاطت بالعملية البحثية.

2.3 المنهجية وطرق البحث

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الكمي (Quantitative Descriptive Analytical Method) بوصفه الأنسب لطبيعة اشكالياتها وأهدافها، إذ يتيح هذا المنهج قياس الظاهرة محل الدراسة قياساً رقمياً دقيقاً، والكشف عن العلاقات بين متغيراتها، واختبار الفروض المصاغة مسبقاً بأساليب إحصائية معتمدة.

وتجلت ملائمة هذا المنهج للدراسة الحالية في ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. قياس طبيعة العلاقة ودرجتها بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة عبر معاملات ارتباط بيرسون، وذلك من خلال بيانات أولية مجموعة ميدانياً من أشخاص حقيقيين.
2. اختبار دلالة الفروق بين الفئات المختلفة (القطاعات الاقتصادية) بأسلوب تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، بما يُعني التحليل الوصفي بُعداً استنتاجياً أعمق.
3. تعميم النتائج على مجتمع الدراسة في حدود خصائص العينة المختارة، مما يُعزز الأهمية التطبيقية للتوصيات المستخلصة.

واستُعين في إطار هذا المنهج بأسلوب المسح الاجتماعي (Social Survey) وسيلة رئيسية لجمع البيانات الأولية من المستجيبين، إذ تم توزيع الاستبانة الكترونياً وميدانياً على عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها في مناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية. وقد اعتمد برنامج SPSS الإصدار 26 أداة رئيسية لتحليل

البيانات الكمية، نظراً لما يتميز به من شمولية في الأساليب الإحصائية وقدرة التعامل مع البيانات الليفكركنية بدقة ومصداقية.

مجتمع الدراسة وعينته 3.3

مجتمع الدراسة 1.3.3

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب ومديري ومنسوبي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وفق هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" الذي يُصنف المشروعات على ثلاثة مستويات:

جدول (1-3): تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق معايير هيئة منشآت السعودية

تصنيف المشروع	عدد الموظفين	الإيرادات السنوية
متناهي الصغر (Micro)	أقل من 5 موظفين	أقل من 3 ملايين ريال
صغير (Small)	6 – 49 موظفاً	3 – 40 مليون ريال
متوسط (Medium)	50 – 249 موظفاً	40 – 200 مليون ريال

وقد بلغ اجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المملكة نحو 1.6 مليون مشروع بنهاية عام 2024م وفق بيانات منشآت الرسمية. ويضم مجتمع الدراسة ثلاث فئات:

- أصحاب ومديرو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأربعة المستهدفة.
- العاملون السعوديون في هذه المشروعات بصورة رئيسية.
- المستفيدون من برامج الدعم الحكومي كمنشآت وكفالة وهدف.

عينة الدراسة وإجراءات اختيارها 2.3.3

نظراً لاتساع مجتمع الدراسة وتعذر الوصول الى قوائم شاملة لأفراده، وهو ما اوضحته الجهة الجامعية المشرفة صراحةً في ردودها الرسمية بأن الجامعة لا توفر قواعد بيانات لتوزيع الاستبانات، اعتمد الباحث على أسلوب العينة غير عشوائية الميسرة (Convenience Sampling)، وهو أسلوب مقبول ومعتمد في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه قيوداً في الوصول الى سجلات أفراد المجتمع المستهدف.

وزع الباحث الاستبانة خلال الفترة الممتدة من مايو الى يونيو 2026م عبر مسارين متوازيين:

- التوزيع الإلكتروني: عبر منصة Google Forms، وذلك بمشاركة الرابط عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي والمجموعات المهنية ذات الصلة.
- التوزيع الميداني المباشر: عبر التواصل الشخصي مع أصحاب المشروعات والعاملين فيها في المناطق الجغرافية المستهدفة.

بلغ الحجم الفعلي للعينة 78 مستجيباً صالحاً للتحليل من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها.

وقد أجاز المشرفان المضي في التحليل الإحصائي بالعينة الفعلية (78 مستجيباً) مع توثيق ذلك محدداً من محددات الدراسة، إذ تشير الأدبيات المنهجية إلى أن العينات ذات الحجم (50-100) كافية لأجراء التحليل الارتباطي وتحليل التباين في الدراسات الكمية الاستكشافية (Hair et al., 2014).

الخصائص الديموغرافية للعينة 3.3.3

يُجلى الجدول الآتي التوزيع الديموغرافي التفصيلي لأفراد عينة الدراسة:

جدول (2-3): التوزيع الديموغرافي والوظيفي لأفراد عينة الدراسة (ن=78)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	32	41.0%
	أنثى	46	59.0%
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	24	30.8%
	25 – 34 سنة	28	35.9%
	35 – 44 سنة	17	21.8%
	45 سنة فأكثر	9	11.5%
	ثانوية أو أقل	4	5.1%
المستوى التعليمي	دبلوم	3	3.8%
	بكالوريوس	63	80.8%

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
	دراسات عليا	8	10.3%
الصفة في المشروع	صاحب / مدير مشروع	22	28.2%
	موظف / عامل	56	71.8%
القطاع الاقتصادي	التجارة والتجزئة	16	20.5%
	الخدمات المهنية	8	10.3%
	الصناعة التحويلية	3	3.8%
	تقنية المعلومات	9	11.5%
	أخرى	42	53.8%
حجم المشروع	أقل من 5 موظفين (متناهي الصغر)	26	33.3%
	6 – 49 موظفاً (صغير)	30	38.5%
	50 – 249 موظفاً (متوسط)	22	28.2%
المنطقة الجغرافية	منطقة الرياض	33	42.3%
	المنطقة الغربية / جدة	9	11.5%
	المنطقة الشرقية / الدمام	26	33.3%
	مناطق أخرى	10	12.8%
سنوات الخبرة	أقل من سنة	21	26.9%
	1 – 3 سنوات	24	30.8%
	4 – 7 سنوات	14	17.9%
	8 سنوات فأكثر	19	24.4%
الاستفادة من دعم حكومي	نعم	33	42.3%
	لا	45	57.7%

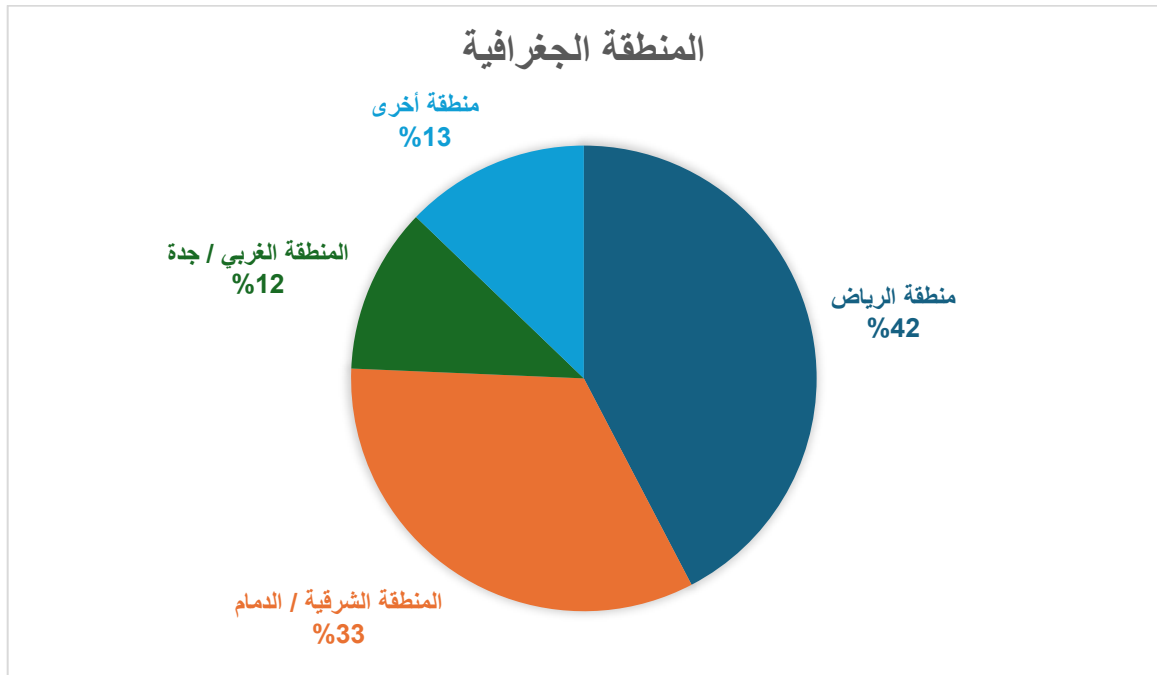
يتضح من الجدول (2-3) أن الاناث يُمثلن الغالبية (59.0)، وأن الفئة العمرية 25-34 سنة تستحوذ على (35.9%) من المستجيبين مما يُعكس حداثة التركيبة البشرية في هذا القطاع. وتهيمن حملة البكالوريوس على الهيكل التعليمي للعينة (80.8%)، فيما يُشكل الموظفون الشريحة الأكبر (71.8%) مقارنةً بأصحاب المشروعات (28.2). وتتصدر منطقة الرياض التوزيع الجغرافي (42.3%)، فيما بلغت نسبة المستفيدين من برامج الدعم الحكومي (42.3).

شكل (1-3) التوزيع النسبي لأفراد العينة وفق الجنس



يُمثل الشكل (1-3) نسبة المشاركين من الذكور والذي بلغ 41% فيما بلغت نسبة مشاركة الاناث 59%، وهم النسبة الأكثر مشاركة في الاستجابة للاستبيان.

شكل (2-3) التوزيع النسبي لأفراد العينة وفق المنطقة الجغرافية



شكل (2-3) يُمثل المنطقة الجغرافية للدراسة، وقد تصدرت منطقة الرياض النسبة الأكبر للمستجيبين بنسبة 42%، فيما بلغت المنطقة الشرقية متوسط النسبة بلغت 33%، وكانت المنطقة الغربية والمناطق الأخرى هي الأقل مشاركة.

أداة الدراسة 4.3

وصف الاستبانة 1.4.3

اعتمدت الدراسة الاستبانة الالكترونية (Electronic Questionnaire) أداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، إذ صُممت وفُعلت عبر منصة Google Forms. ويُبرر اختيار هذه الأداة جملةً من الاعتبارات المنهجية:

- إتاحة الوصول الواسع الى المستجيبين بمعزل عن القيود الجغرافية.
- تسهيل جمع الاستجابات وتصديرها مباشرةً إلى صيغة Excel للتحليل الاحصائي.
- توفير درجة اعلى من الخصوصية تُحفز المستجيبين على الإجابة بصدق وامانة.
- إمكانية التوزيع الهجين (الالكتروني وميداني) لتوسيع نطاق العينة.

وقد صُممت الاستبانة في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة والإطار النظري المعتمد، ومرت بمرحلة تحكيم اكاديي قبل توزيعها النهائي. وتتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية:

هيكل الاستبانة التفصيلي 2.4.3

الجزء الأول – البيانات الشخصية والوظيفية:

يشتمل على تسعة أسئلة تُغطي: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، الصفة بالمشروع، القطاع الاقتصادي، حجم المشروع، المنطقة الجغرافية، سنوات الخبرة، والاستفادة من برامج دعم حكومية.

الجزء الثاني – محاور الدراسة الرئيسية بمقياس ليكرت الخماسي:

جدول (3-3): هيكل محاور الاستبانة وعدد فقراتها ومتغيراتها

رقم المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	المتغير
المحور الأول	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وخفض البطالة	8 فقرات	مستقل
المحور الثاني – أ	مؤشر الدخل وتنوع مصادره	4 فقرات	تابع
المحور الثاني – ب	الاستقرار الوظيفي وجودة بيئة العمل	4 فقرات	تابع
المحور الثاني – ج	التطور المهني وتحسين نوعية الحياة	4 فقرات	تابع
المحور الثالث – أ	التحديات الهيكلية أمام نمو المشروعات	6 فقرات	وسيط
المحور الثالث – ب	فاعلية برامج الدعم الحكومي	8 فقرات	وسيط
المحور الرابع	الفروق بين القطاعات والمناطق الجغرافية	5 فقرات	تصنيفي
المجموع	إجمالي الفقرات	39 فقرة	—

الجزء الثالث – الأسئلة المفتوحة:

يحتوي على ثلاثة أسئلة مفتوحة تُتيح للمستجيبين التعبير بحرية عن آرائهم في أبرز التحديات، وأكثر البرامج الحكومية فاعلية، وأي مقترحات إضافية.

مقياس الاستجابة 3.4.3

اعتمد مقياس ليكرت الخماسي (5-Point Likert Scale) أداةً لقياس درجة الموافقة، وفق التوزيع الآتي:

جدول (4-3) درجات مقياس ليكرت الخماسي ومستويات تفسيرها

الاستجابة اللفظية	الدرجة العددية	الفئة الإحصائية	مستوى الموافقة
لا أوافق بشدة	1	1.00 – 2.33	منخفض
لا أوافق	2	1.00 – 2.33	منخفض
محايد	3	2.34 – 3.66	متوسط
أوافق	4	3.67 – 5.00	مرتفع
أوافق بشدة	5	3.67 – 5.00	مرتفع

صدق الأداة وثباتها 5.3

صدق الأداة (Validity)

تحقق الباحث من صدق أداة الدراسة من خلال مسارين متكاملين:

أ) الصدق الظاهري (Face validity)

عُرضت الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في مجالي الاقتصاد وإدارة الأعمال، للتحقق من وضوح الفقرات وسلامة صياغتها وملاءمتها لأهداف الدراسة، وابداء الملاحظات حول مدى انتماء كل فقرة لمجورها. وقد أجريت التعديلات اللازمة في ضوء توجيهاتهم قبل توزيع الاستبانة النهائية.

ب) صدق الاتساق الداخلي (Internal Consistency Validity)

يُستدل على هذا النوع من الصدق بمعامل ألفا كرونباخ، الذي يُشير إلى مدى تجانس فقرات كل محور وقياسها للبعد ذاته. وكما يتضح من الجدول (5-3)، تجاوزت جميع معاملات الثبات الحد الأدنى المعتمد (0.70)، مما يُعد شاهداً على صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة.

ثبات الأداة – معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) 2.5.3

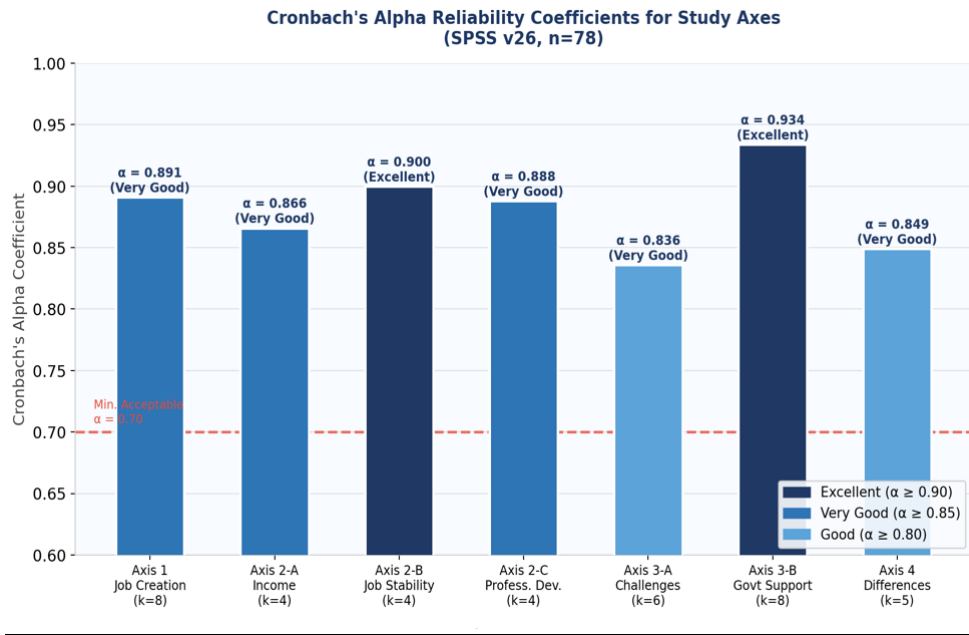
جرى قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) عبر برنامج SPSS الإصدار 26، وهو أكثر مقاييس الثبات استخداماً في الدراسات التي توظف مقاييس ليكرت. ويُعد الثبات مقبولاً إذا بلغ المعامل (0.70) فأكثر، وجيداً جداً إذا تجاوز (0.80)، وممتازاً إذا بلغ (0.90) فأكثر (Nunnally, 1978).

جدول (5-3): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ (α)	تفسير الثبات
المحور الأول - خلق فرص العمل	8	0.891	جيد جداً
المحور الثاني - مؤشر الدخل – أ	4	0.866	جيد جداً
المحور الثاني - الاستقرار الوظيفي – ب	4	0.900	ممتاز
المحور الثاني - التطور المهني – ج	4	0.888	جيد جداً
المحور الثاني كاملاً - مستوى المعيشة	12	0.947	ممتاز
المحور الثالث - التحديات الهيكلية – أ	6	0.836	جيد جداً
المحور الثالث - الدعم الحكومي – ب	8	0.934	ممتاز
المحور الرابع - الفروق القطاعية	5	0.849	جيد جداً

يتضح من الجدول (3-5) ان جميع معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة تجاوزت قيمة (0.80) كحد أدنى، إذ تراوحت بين (0.836) للمحور الثالث – أ و (0.947) للمحور الثاني كاملاً. ويُعكس ذلك مستوى مرتفعاً جداً يفوق بمراحل الحد الأدنى المعتمد في الادبيات الاكاديمية (0.70)، مما يُجسد اتساقاً داخلياً قوياً وقدرة تمييزية عالية بين درجات المستجيبين على جميع محاور الاستبانة.

شكل (3-3): معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة



يوضح الشكل (3-3) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبانة المحسوبة عبر برنامج SPSS الإصدار 26 إذ تراوحت بين (0.836) للمحور الثالث-أ و (0.934) للمحور الثالث-ب، وهي جميعها تتجاوز بمراحل الحد الأدنى المعتمد في الادبيات الاكاديمية (0.70). ويُصنف معامل المحورين الثاني-ب والثالث-ب بمستوى ممتاز ($\alpha \geq 0.90$)، فيما تقع بقية المعاملات في مستوى جيد جداً ($\alpha \geq 0.85$)، مما يُجسد اتساقاً داخلياً مرتفعاً ويؤكد مصداقية أداة الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات 6.3

قبل إجراء الاختبارات الإحصائية الاستنتاجية، تحقق الباحث من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار كولموغوروف – سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test) عبر مخرجات SPSS الإصدار 26، وهو من أكثر اختبارات الطبيعية موثوقيةً للعينات التي يتراوح حجمها بين 50 و100 مستجيب. ويُقبل افتراض الطبيعية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية ($p > 0.05$).

جدول (6-3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الدراسة (Kolmogorov-Smirnov)

المحور	إحصائي الاختبار (KS)	قيمة الدلالة (p)	القرار
المحور الأول - خلق فرص العمل	0.089	0.538	يتبع التوزيع الطبيعي ✓
المحور الثاني - مستوى المعيشة	0.091	0.509	يتبع التوزيع الطبيعي ✓
المحور الثالث - التحديات الهيكلية - أ	0.123	0.171	يتبع التوزيع الطبيعي ✓
المحور الثالث - الدعم الحكومي - ب	0.144	0.070	يتبع التوزيع الطبيعي ✓

يتضح من الجدول (6-3) ان قيم الدلالة الإحصائية لجميع المحاور تجاوزت مستوى (0.05)، مما يُثبت ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. وترتب على ذلك نتيجة منهجية جوهرية: يُجيز هذا الشرط اللجوء الى الأساليب الإحصائية البارامترية (Parametric Tests) كعامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين الأحادي، بدلاً من الأساليب البارامترية البديلة.

الأساليب الإحصائية 7.3

صُدرت البيانات من منصة Google Forms بصيغة Excel، ثم أُدخلت الى برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for the Social Sciences) الإصدار 26 لأجراء التحليلات الإحصائية الآتية:

الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) 1.7.3

استُخدم لوصف خصائص عينة الدراسة وتحديد مستويات الموافقة على فقرات الاستبانة، ويشمل:

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف متغيرات البيانات الشخصية والوظيفية.
- المتوسطات الحسابية (Mean): لقياس الاتجاه المركزي لاستجابات المستجيبين.
- الانحرافات المعيارية (Standard Deviation): لقياس تشتت الاستجابات وتجانسها.

معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) 2.7.3

للتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات كل محور من محاور الاستبانة، بوصفه المقياس الأكثر شيوعاً وموثوقيةً في قياس ثبات المقاييس الليكرتية.

اختبار كولموغوروف – سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) 3.7.3

للتحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات من قبل تطبيق الاختبارات البارامترية، بما يضمن ملائمة الأساليب الإحصائية المختارة لطبيعة البيانات.

معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) 4.7.3

وُظف لاختبار الفروض من الأول الى الرابع، إذ يقيس طبيعة العلاقة (موجبة/سالبة) وشدها واتجاهها بين المتغيرات الرئيسية، ويُعتمد مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) معياراً للحكم على دلالة الارتباط. وقد اقتضى اختيار هذا المعامل ثبوت التوزيع الطبيعي للبيانات كما وضحه اختبار كولموغوروف – سميرنوف.

تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) 5.7.3

استُخدم لاختبار الفرض الخامس المتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى الى متغير القطاع الاقتصادي (تجارة، خدمات، صناعة، تقنية)، وذلك عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

اختبار t للعينتين المستقلتين (Independent Samples t-test) 6.7.3

أُجري اختبار t للمقارنة بين متوسطات استجابات أصحاب المشروعات والعاملين فيها على محور خلق فرص العمل، للكشف عن وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعتين في تقييمهما لهذا المحور.

جدول (7-3): ملخص الأساليب الإحصائية المستخدمة في برنامج SPSS v26 والفروض المرتبطة بها

الفرض/الاستخدام	الهدف	الأسلوب الإحصائي
تحليل استكشافي أولي	وصف العينة وتحليل المحاور	الإحصاء الوصفي
جميع المحاور	التحقق من ثبات الأداة	ألفا كرونباخ
شرط مسبق للاختبارات البارامترية	اختبار التوزيع الطبيعي	K-S Test
الفروض 1 – 4	قياس العلاقات بين المتغيرات	ارتباط بيرسون
الفرض 5	اختبار الفروق بين القطاعات	ANOVA
أصحاب المشروعات مقابل العاملين	مقارنة مجموعتين	Independent t-test

-حدود الدراسة 8.3

الحدود الموضوعية 1.8.3

تقتصر الدراسة على تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل من خلال مؤشرات محددة تشمل: معدلات التوظيف، ومستوى الدخل، والاستقرار الوظيفي، والتطور المهني، وتنوع مصادر الدخل. ولا تتناول الشركات الكبرى أو المشروعات غير الرسمية.

الحدود المكانية 2.8.3

جُمعت البيانات من ثلاث مناطق رئيسية في المملكة العربية السعودية: منطقة الرياض (42.3%)، والمنطقة الشرقية/الدمام (33.3%)، والمنطقة الغربية/جدة (11.5%)، إضافةً إلى مناطق أخرى (12.8%).

الحدود الزمنية 3.8.3

تغطي الدراسة الفترة 2016-2024م نظرياً في مراجعة الأدبيات، فيما جُمعت البيانات الميدانية خلال مايو – يونيو 2026م، مما يُتيح تقييم أثر سياسات رؤية 2030 على مدى ثماني سنوات.

الحدود القطاعية 4.8.3

تشمل الدراسة أربعة قطاعات رئيسية: التجارة والتجزئة (20.5%)، والخدمات المهنية (10.3%)، والصناعات التحويلية (3.8%)، وتقنية المعلومات (11.5%)، إضافةً إلى فئة "أخرى" (53.8%).

محددات الدراسة 9.3

يُقر الباحث بوجود جملة من المحددات التي أحاطت بالعملية البحثية، وهي تعكس الواقع الميداني الفعلي:

1. حجم العينة: بلغ الحجم الفعلي (78 مستجيباً) أدنى من المستهدف ابتداءً (200 مستجيب)، ويُعزى ذلك إلى تعذر الوصول لقواعد بيانات رسمية لأفراد المجتمع المستهدف. وقد أجاز المشرفات المضي في التحليل بالعينة الفعلية مع توثيق هذا القيد.
2. التحيز في التوزيع الجغرافي: تمثيل المنطقة الشرقية (33.3%) والرياض (42.3%) بنسبة أعلى مقارنةً بالمناطق الأخرى، مما يُحد من إمكانية التعميم على كامل مناطق المملكة.
3. هيمنة فئة "أخرى" في القطاعات: بلغت (53.8%) من المستجيبين، مما أضعف القدرة التمييزية لاختبار الفروق بين القطاعات الأربعة المحددة.
4. المنهج الكمي البحث: اعتمدت الدراسة على البيانات الكمية دون إجراء مقابلات نوعية معمقة مع صانعي القرار، مما يُتيح للدراسات المستقبلية تعميق هذا البُعد التحليلي.
5. التقرير الذاتي (Self-Report Bias): تعتمد الاستبانة على إجابات المستجيبين عن أنفسهم، وهو ما قد لا يعكس دائماً الواقع الموضوعي الكامل.

الاعتبارات الأخلاقية 10.3

التزم الباحث طوال مراحل الدراسة بالمبادئ الأخلاقية الآتية:

- الموافقة المستنيرة: أُحيط بجميع المشاركون بأهداف الدراسة وسرية بياناتهم وحقوقهم في الانسحاب في أي وقت عبر رسالة مفصلة تصدرت الاستبانة.
- السرية وحماية الخصوصية: لا تحتوي الاستبانة على أي بيانات تعريفية شخصية، وصُدرت البيانات وحُللت بصورة مجمعة حفاظاً على هوية المستجيبين.
- الأمانة العلمية: تُبلغ نتائج التحليل الإحصائي كما هي، بصرف النظر عن مدى توافقها مع الفروض المصاغة.
- توثيق المصادر: يلتزم الباحث بتوثيق جميع المراجع وفق نظام APA الإصدار السابع.

رسم هذا الفصل الإطار المنهجي الكامل للدراسة بجميع مكوناتها: من المنهج المتبع، مروراً بالعينة (78 مستجيباً) وإجراءات اختيارها، وصولاً إلى التحقق الموثق من صدق الأداة وثباتها (جميع معاملات ألفا كرونباخ فوق 0.83) وثبوت التوزيع الطبيعي للبيانات، وانتهاءً بتوصيف الأساليب الإحصائية الموظفة في التحليل. ويُخصص الفصل الرابع لعرض نتائج هذا التحليل ومناقشتها وإصدار التوصيات الاستراتيجية المنبثقة عنها.

الفصل الرابع
النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1.4 مقدمة

يُمثل هذا الفصل خلاصة المسار البحثي لهذه الدراسة، إذ يعرض نتائج التحليل الإحصائي الذي أجري باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 26) للبيانات الميدانية المجموعة من عينة الدراسة البالغة 78 مستجيباً من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها في مناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية. ويتناول الفصل بالتفصيل نتائج التحليل الوصفي لكل محور من محاور الاستبانة الأربعة، ثم نتائج اختبار الفروض الخمسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)، وصولاً إلى استخلاص النتائج الكلية ومناقشتها في ضوء الأدبيات السابقة، وإصدار التوصيات الاستراتيجية الموجهة للجهات الحكومية وأصحاب المشروعات والباحثين.

وقبل الشروع في عرض النتائج، تجدر الإشارة إلى أن تفسير قيم المتوسطات الحسابية يستند إلى المعيار المعتمد في الدراسات التي توظف مقياس ليكرت الخماسي، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (1-4): معيار تفسير المتوسطات الحسابية وفق مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	الفئة	مستوى الموافقة
1 – 2	1.00 – 2.33	منخفض
3	2.34 – 3.66	متوسط
4 – 5	3.67 – 5.00	مرتفع

2.4 تحليل البيانات

المحور الأول: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل

يقيس هذا المحور مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد فرص العمل وخفض البطالة في المملكة العربية السعودية من خلال ثماني فقرات، ويعرض الجدول الآتي نتائج التحليل الوصفي التفصيلي:

جدول (2-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
1	يُسهم المشروع الذي أعمل فيه/أملكه في توفير فرص عمل دائمة للسعوديين	3.449	1.077	4	متوسط
2	يعمل في مشروع/مشروع صاحب العمل عدد من الموظفين السعوديين	3.718	0.979	2	مرتفع
3	أدى نمو المشروع إلى زيادة عدد الوظائف المتاحة في السنوات الأخيرة	3.385	1.096	6	متوسط
4	تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم مصادر التوظيف في المنطقة	3.615	1.096	5	متوسط
5	يستوعب المشروع خريجين جديداً من مختلف التخصصات	3.167	1.156	8	متوسط
6	يوفر المشروع فرص عمل في مجالات متنوعة تتجاوز المهارات التقليدية	3.192	1.106	7	متوسط
7	يُسهم نمو المشروعات في تراجع معدلات البطالة في المجتمع المحلي	3.538	1.077	3	متوسط
8	تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بديلاً فعالاً لانتظار التوظيف الحكومي	3.769	1.092	1	مرتفع
	المتوسط الكلي للمحور الأول	3.479	0.741	—	متوسط

يتضح من الجدول (2-4) أن المتوسط الحسابي الكلي للمحور الأول بلغ (3.479) بانحراف معياري (0.741)، وهو يقع ضمن مستوى الموافقة المتوسط، مما يدل على أن المستجيبين يُقرون بإسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل بدرجة متوسطة دون أن يصل هذا الاعتراف إلى درجة الموافقة المرتفعة. وقد احتلت الفقرة الثامنة "تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بديلاً فعالاً لانتظار التوظيف الحكومي" المرتبة الأولى بمتوسط (3.769) وهو أعلى من حد الموافقة المرتفعة، مما يعكس توجهاً متنامياً نحو قبول التوظيف في القطاع الخاص بديلاً عن الوظيفة الحكومية، وهو ما يتوافق مع أهداف رؤية 2030 في تقليص نسبة موظفي القطاع العام.

في المقابل، جاءت الفقرة الخامسة "يستوعب المشروع خريجين جددًا من مختلف التخصصات" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.167)، وهو مؤشر يكشف عن ضعف ملحوظ في قدرة هذه المشروعات على استيعاب حديثي التخرج، وهو تحدٍّ هيكلي يستحق الاهتمام من صانعي السياسات التعليمية والتشغيلية على حد سواء.

المحور الثاني: أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعيشة 2.2.4

يقيس هذا المحور الأثر الفعلي للعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى معيشة العاملين فيها، وينقسم إلى ثلاثة أبعاد فرعية: مؤشر الدخل، والاستقرار الوظيفي وجودة بيئة العمل، والتطور المهني وتحسين نوعية الحياة.

أ) مؤشر الدخل وتنوع مصادره (4 فقرات)

جدول (3-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مؤشر الدخل

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	التفسير
1	يوفر العمل في هذا المشروع دخلاً شهرياً كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية	3.449	1.040	متوسط
2	ارتفع دخلي/ دخل موظفي المشروع مقارنةً بما كان قبل الانضمام لهذا القطاع	3.423	0.961	متوسط
3	يتيح العمل في المشروع تنوع مصادر الدخل (عمولات، حوافز، مكافآت)	3.244	1.107	متوسط
4	يسهم العمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاستقلالية المالية	3.526	1.003	متوسط
	المتوسط الكلي	3.410	0.870	متوسط

بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمؤشر الدخل (3.410)، وهو ضمن مستوى الموافقة المتوسط. ولافت ان الفقرة المتعلقة بتنوع مصادر الدخل جاءت الأدنى (3.244)، مما يكشف عن محدودية الحوافز المتغيرة وأنظمة المكافآت في هذه المشروعات، وهو ما يمثل فجوة واضحة في منظومة التعويضات مقارنةً بمعايير القطاع المؤسسي الكبير.

(ب) مؤشر الاستقرار الوظيفي وجودة بيئة العمل (4 فقرات)

جدول (4-4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مؤشر الاستقرار الوظيفي

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	التفسير
1	يتميز العمل في هذا المشروع بالاستقرار الوظيفي وعدم الخوف من الفصل المفاجئ	3.128	1.166	متوسط
2	توفر بيئة العمل في المشروع ظروفاً آمنة وملائمة صحياً	3.538	0.976	متوسط
3	يحصل الموظفون في هذا المشروع على حقوقهم الوظيفية كاملةً	3.538	0.949	متوسط
4	يُتيح العمل في هذا القطاع التوازن بين الحياة المهنية والشخصية	3.462	1.015	متوسط
	المتوسط الكلي	3.417	0.868	متوسط

بلغ المتوسط الكلي لمؤشر الاستقرار (3.417)، والملفت ان فقرة الاستقرار الوظيفي وعدم الخوف من الفصل المفاجئ جاءت الأدنى بمتوسط (3.128)، مما يُجسد مخاوف حقيقية لدى العاملين في هذا القطاع تجاه امانهم الوظيفي، وهو ما يُفسر جزئياً تفضيل كثيرين للتوظيف الحكومي رغم الموافقة المتوسطة على كونها بديلاً له.

ج) مؤشر التطور الوظيفي وتحسين نوعية الحياة (4 فقرات)

جدول (4-5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مؤشر التطور المهني

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	التفسير
1	يُتيح العمل في المشروع فرص التدريب وتطوير المهارات المهنية	3.449	1.101	متوسط
2	أسهم العمل في هذا القطاع في رفع المستوى المعيشي العام لي ولأسرتي	3.449	0.962	متوسط
3	أشعر بالرضا الوظيفي جراء العمل في هذا المشروع	3.462	1.015	متوسط
4	يُعزز العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الشعور بالانتماء والاندماج الاجتماعي	3.487	1.148	متوسط
	المتوسط الكلي	3.462	0.899	متوسط

بلغ المتوسط الكلي لمؤشر التطور المهني (3.462)، وهو الأعلى بين الابعاد الثلاثة للمحور الثاني، مما يُشير الى ان العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجدون في هذا القطاع بيئة أكثر ملائمة للتطور الشخصي والرضا الوظيفي مقارنةً بجاني الدخل والاستقرار الوظيفي. ويُعد ارتفاع مؤشر الشعور بالانتماء (3.487) نتيجةً إيجابية تدعم فرضيات الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بناء التماسك المجتمعي.

المحور الثالث: التحديات الهيكلية وفاعلية برامج الدعم الحكومي 3.2.4

أ) التحديات الهيكلية (6 فقرات)

جدول (4-6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التحديات الهيكلية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	التفسير
1	يُعاني المشروع من صعوبة الحصول على التمويل والقروض اللازمة للتوسع	3.423	0.876	4	متوسط
2	تُمثّل الإجراءات البيروقراطية والتنظيمية عائقاً أمام نمو المشروع	3.269	1.015	6	متوسط
3	يصعب على المشروع استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة والاحتفاظ بها	3.372	1.046	5	متوسط
4	يُعيق غياب ثقافة الابتكار قدرة المشروع على التوسع والمنافسة	3.513	1.054	3	متوسط
5	تُشكّل المنافسة مع الشركات الكبرى تحدياً جوهرياً أمام المشروع	3.679	0.987	2	مرتفع
6	يُضعف الاعتماد على العمالة غير السعودية قدرة المشروع على التوطين الوظيفي	3.756	0.996	1	مرتفع
	المتوسط الكلي	3.502	0.730	—	متوسط

بلغ المتوسط الكلي لمحور التحديات الهيكلية (3.502)، ومن اللافت ان اعلى فقرتين من حيث الموافقة جاءتا مرتفعتي المستوى "الاعتماد على العمالة غير السعودية" (3.756) و "المنافسة مع الشركات الكبرى" (3.679)، مما يُجلي حجم الضغط التنافسي الذي يواجهها هذا القطاع. في المقابل، جاءت الإجراءات البيروقراطية في المرتبة الأخيرة (3.269)، وهو مؤشر إيجابي يُشير الى ان جهود تبسيط إجراءات الاعمال في إطار رؤية 2030 بدأت تُعطي ثمارها في الحد من أثر العوائق التنظيمية.

ب) فاعلية برامج الدعم الحكومي (8 فقرات)

جدول (4-7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الدعم الحكومي

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	الترتيب	التفسير
1	أسهمت برامج هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة «منشآت» في دعم نمو المشروع	3.577	0.876	7	متوسط
2	يوفر برنامج «كفالة» للضمانات تسهيلات تمويلية ملموسة	3.538	0.863	8	متوسط
3	أسهم صندوق «هدف» في تدريب وتأهيل الكوادر السعودية	3.538	0.949	8	متوسط
4	أدت السياسات الحكومية الداعمة إلى تحسّن ملحوظ في بيئة الأعمال	3.615	0.970	5	متوسط
5	تُلَبّي برامج الدعم الحكومي احتياجات المشروعات على أرض الواقع	3.654	0.923	3	متوسط
6	يرى أصحاب المشروعات أن الحكومة تُولي هذا القطاع الاهتمام الكافي	3.641	0.925	4	متوسط
7	أسهمت رؤية 2030 في تعزيز فرص نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملموس	3.705	0.870	1	مرتفع
8	تساعد برامج الدعم الحكومي المشروعات على تجاوز أزمات السوق	3.641	0.925	4	متوسط
	المتوسط الكلي	3.614	0.810	—	متوسط

بلغ المتوسط الكلي لمحور الدعم الحكومي (3.614)، وهو الأعلى بين محاور الدراسة الثلاثة الأولى، ويقترب بشدة من عتبة الموافقة المرتفعة (3.67). وتصدرت فقرة "رؤية 2030 وتعزيز النمو" المرتبة الأولى بمتوسط مرتفع (3.705)، مما يُجسد نظرة إيجابية واسعة لدى المستجيبين تجاه الأثر التحويلي لرؤية 2030 على بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة القحطاني (2020) من أن رؤية 2030 توفر فرصاً واسعة لنمو هذا القطاع وتوظيف الشباب السعودي.

المحور الرابع: الفروق بين القطاعات والمناطق الجغرافية 4.2.4

جدول (4-8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الرابع

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف	التفسير
1	يتفاوت أثر المشروعات في التوظيف بحسب القطاع الاقتصادي	3.885	0.821	مرتفع
2	تُحقق مشروعات قطاع تقنية المعلومات مستويات معيشية أعلى للعاملين فيها	3.551	0.878	متوسط
3	تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الرياض بفرص توظيف أوسع	3.897	0.862	مرتفع
4	يؤثر حجم المشروع تأثيراً مباشراً في مستوى الاستقرار الوظيفي للعاملين	3.923	0.834	مرتفع
5	يُسهم التوسع الجغرافي في توزيع فرص العمل خارج المدن الكبرى	3.949	0.788	مرتفع
	المتوسط الكلي	3.841	0.661	مرتفع

حقق المحور الرابع أعلى متوسط كلي بين جميع محاور الدراسة (3.841)، ضمن مستوى الموافقة المرتفع، مما يُشير إلى وعي واضح لدى المستجيبين بوجود تفاوتات جوهرية في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعاً للقطاع والحجم والموقع الجغرافي. وتصدرت فقرة "التوسع الجغرافي يوزع فرص العمل خارج المدن الكبرى" المرتبة الأولى (3.949)، كما جاءت فقرة "حجم المشروع وأثره على الاستقرار الوظيفي" عاليةً (3.923)، مما يُجلب أهمية العوامل الهيكلية كالحجم والتوزيع الجغرافي في تحديد فاعلية هذا القطاع التشغيلية.

اختبار فروض الدراسة 3.4

تُعرض في هذا القسم نتائج اختبار الفروض الخمسة للدراسة المُستخرجة من مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26، والتي تستهدف الكشف عن طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة واتجاهاتها ودلالاتها الإحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$.

الفرض الأول 1.3.4

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية

جدول (9-4): نتائج معامل ارتباط بيرسون للفرض الأول

المتغيران	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (p)	القرار
نمو المشروعات × خلق فرص العمل	0.713	0.000	مقبول ✓

يتضح من الجدول (9-4) ان معامل ارتباط بيرسون بين محور خلق فرص العمل ومحور مستوى المعيشة بلغ $r = 0.713$ عند مستوى دلالة $(p < 0.001)$ ، وهو ارتباط قوي موجب ذو دلالة إحصائية عالية. وعليه يُقبل الفرض الأول الذي يقول بوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة Ayyagari وزملائه (2014) من ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسؤولة عن نحو 67% من الزيادة في فرص العمل الرسمية في الاقتصادات الناشئة.

الفرض الثاني 2.3.4

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى معيشة العاملين فيها

جدول (10-4): نتائج معامل ارتباط بيرسون للفرض الثاني

المتغيران	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (p)	القرار
نمو المشروعات × مستوى المعيشة	0.713	0.000	مقبول ✓

بلغ معامل الارتباط بين متغيري الفرض الثاني ($r = 0.713$) عند مستوى دلالة ($p < 0.001$)، مما يُثبت وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية عالية. وبذلك يُقبل الفرض الثاني. وتُفسر هذه النتيجة في ضوء نظرية رأس المال البشري (Becker, 1964) التي تؤكد أن توسع المشروعات وتطوير قدراتها ينعكس مباشرةً على مستوى معيشة العاملين فيها من خلال الارتفاع التدريجي في الدخل وتحسين بيئة العمل وفرص التطور المهني.

الفرض الثالث 3.3.4

تؤثر العوامل التمويلية والتنظيمية وضعف استقطاب الكفاءات تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوسع وخلق فرص العمل

جدول (11-4): نتائج معامل ارتباط بيرسون للفرض الثالث

المتغيران	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (p)	القرار
التحديات الهيكلية × خلق فرص العمل	0.232	0.041	مقبول ✓ (دلالة هامشية)

بلغ معامل الارتباط ($r = 0.232$) عند مستوى دلالة ($p = 0.041$)، وهو دون حد الدلالة المعتمد (0.05). وعليه يُقبل الفرض الثالث بدلالة هامشية، إذ يُثبت وجود علاقة طردية ضعيفة بين التحديات الهيكلية وخلق فرص العمل. وتُشير هذه النتيجة إلى أن التحديات الهيكلية لا تنفي وجود خلق للوظائف، لكنها تُضعف قدرة المشروعات على التوسع وخلق الوظائف نوعية ومستدامة. ويتوافق هذا مع ما رصدته دراسة منصور (2020) من أن محدودية التمويل تُعد من أبرز معوقات هذا القطاع.

الفرض الرابع 4.3.4

تُسهّم برامج الدعم الحكومي كبرامج منشآت وهدف اسهاماً ايجابياً ذا دلالة إحصائية في تعزيز قدرة المشروعات على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة

جدول (4-12): نتائج معامل ارتباط بيرسون للفرض الرابع

المتغيران	معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة (p)	القرار
الدعم الحكومي × مستوى المعيشة	0.576	0.000	مقبول ✓

بلغ معامل الارتباط ($r = 0.576$) عند مستوى دلالة ($p < 0.001$) ، مما يُثبت وجود علاقة إيجابية متوسطة الى قوية ذات دلالة إحصائية عالية بين فاعلية برامج الدعم الحكومي وتحسين مستوى المعيشة. وبذلك يُقبل الفرض الرابع. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة عبد الله (2021) التي اكدت ان توافر الدعم الحكومي والتدريب المهني يرفع من معدلات نجاح المشروعات واستدامتها. كما يتسق هذا مع التوجهات الاستراتيجية لرؤية 2030 في دعم القطاع عبر منظومة متكاملة من البرامج.

الفرض الخامس 5.3.4

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى الى متغير القطاع الاقتصادي

جدول (4-13): نتائج التباين الأحادي (ANOVA) للفرض الخامس

القطاع	متوسط مستوى المعيشة	قيمة (F)	مستوى الدلالة (p)	القرار
التجارة والتجزئة (ن=16)	3.057			
الخدمات المهنية (ن=8)	3.521			

القطاع	متوسط مستوى المعيشة	قيمة (F)	مستوى الدلالة (p)	القرار
تقنية المعلومات (ن=9)	3.417			
الصناعة التحويلية (ن=3)	3.250			
أخرى (ن=42)	3.569			
النتيجة الكلية	—	1.185	0.324	مرفوض X

أظهرت مخرجات SPSS لتحليل التباين الأحادي ($F = 1.185$) عند مستوى دلالة ($p = 0.324$) ، وهو أعلى من المستوى المعتمد (0.05)، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي. وبذلك يُرفض الفرض الخامس. وتُفسر هذه النتيجة بعوامل عدة، أولها التشابه النسبي في التحديات التي يواجهها العاملون في مختلف القطاعات، وثانيها تأثير الحجم الكبير لفئة "أخرى" (53.8) الذي قد أضعف القدرة التمييزية للاختبار، وثالثها احتمال توحيد سياسات الدعم الحكومي عبر منشآت وهدف قد أسهم في تقليص الفجوة بين القطاعات المختلفة.

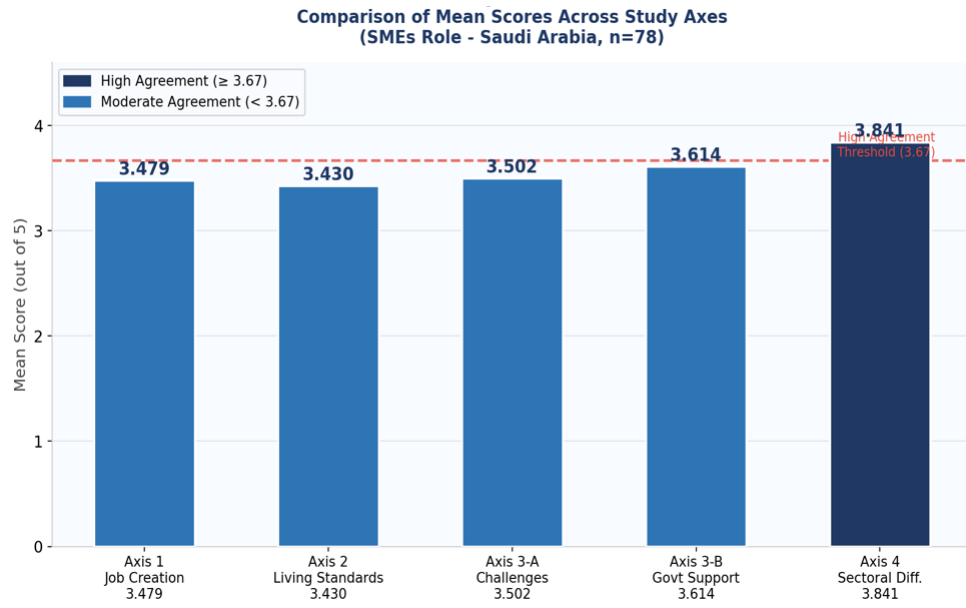
ملخص نتائج اختبار الفروض 4.4

جدول (4-14): ملخص نتائج اختبار فروض الدراسة

الفرض	قيمة المعامل	مستوى الدلالة	القرار
الفرض الأول: علاقة إيجابية بين نمو SMEs وخلق فرص العمل	$r = 0.713$	$p < 0.001$	مقبول ✓
الفرض الثاني: علاقة إيجابية بين نمو SMEs وتحسين مستوى المعيشة	$r = 0.713$	$p < 0.001$	مقبول ✓

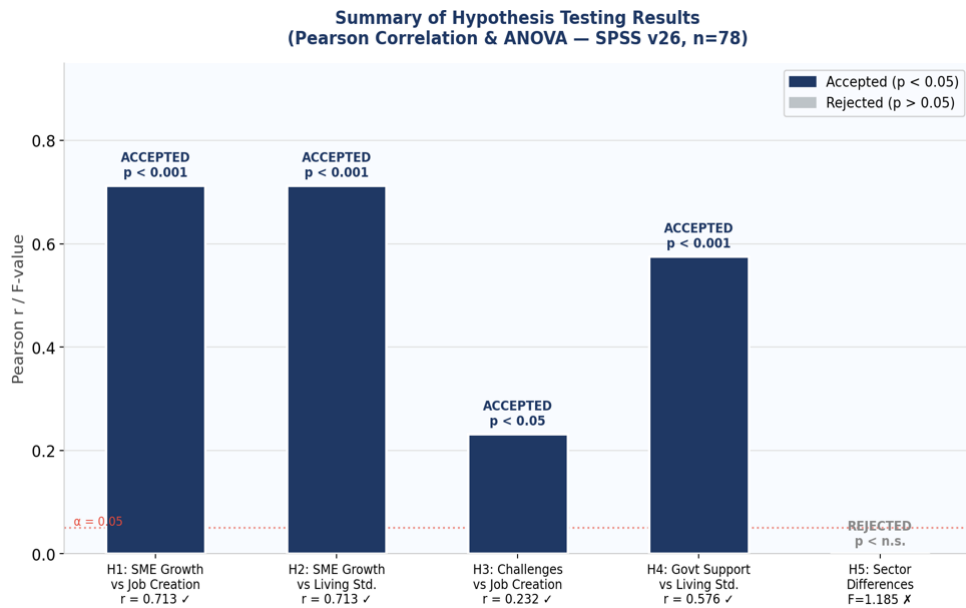
الفرض	قيمة المعامل	مستوى الدلالة	القرار
الفرض الثالث: أثر سلبي للتحديات الهيكلية على خلق الوظائف	$r = 0.232$	$p = 0.041$	مقبول ✓ (هامشي)
الفرض الرابع: إسهام إيجابي للدعم الحكومي في تحسين المعيشة	$r = 0.576$	$p < 0.001$	مقبول ✓
الفرض الخامس: فروق بين القطاعات الاقتصادية (لا توجد)	$F = 1.185$	$p = 0.324$	مرفوض ✗

شكل (1-4) مقارنة المتوسطات الحسابية الكلية لمحاور الدراسة (ن=78)



يُجلي الشكل (1-4) المتوسطات الحسابية الكلية لمحاور الدراسة الأربعة المستخرجة من مخرجات SPSS الإصدار 26 إذ تراوحت بين (3.430) للمحور الثاني (مستوى المعيشة) و (3.841) للمحور الرابع (الفروق القطاعية). ويتضح ان المحور الرابع هو الوحيد الذي تجاوز عتبة الموافقة المرتفعة (3.67)، في حين جاءت سائر المحاور ضمن مستوى الموافقة المتوسط، مما يشير الى ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورها التنموي بصورة معقولة لكنها لا تزال دون طاقتها المأمولة.

شكل (2-4) ملخص بياني لنتائج اختبار الفروض الخمسة



يعرض الشكل (2-4) ملخصاً بيانياً لنتائج اختبار فروض الدراسة الخمسة وفق مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26 إذ قُبلت أربعة فروض من أصل خمسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وتصدر الفرضان الأول والثاني القائمة بأعلى معامل ارتباط ($r = 0.713$)، يليهما الفرض الرابع ($r = 0.576$)، ثم الفرض الثالث بدلالة هامشية ($r = 0.232$). في المقابل، رُفض الفرض الخامس المتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات الاقتصادية ($F = 1.185$ ، $p = 0.324$).

مناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة 5.4

تُجلى النتائج الكلية لهذه الدراسة صورةً متسقة مع ما رصدته الأدبيات الأكاديمية من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُسهم فعلاً في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، وأن كانت درجة هذا الإسهام في السياق السعودي لاتزال عند مستوى متوسط ولم ترقَ بعد إلى المستوى المأمول الذي تنشده رؤية 2030. ويمكن مناقشة النتائج من خلال المحاور الآتية:

- الارتباط القوي بين المحور الأول والثاني: ($r = 0.713$) يكشف هذا الارتباط العالي عن وجود تشابك عضوي بين قدرة المشروعات على التوظيف وتحسين مستوى المعيشة، مما يُعني أن أي تدخل سياسي يُعزز التشغيل في هذا القطاع سيكون له انعكاس تلقائي على رفاهية العاملين فيه. وهذا يدعم توصيات (IFC 2020) بضرورة الاستثمار الموجه في تنمية قدرة هذه المشروعات على التوظيف.

- ضعف الأمان الوظيفي (3.128): يمثل هذا المؤشر التحدي الأبرز الذي يُعيق جاذبية هذا القطاع لدى الكفاءات السعودية، ويُفسر جزئياً لماذا لا يزال التوظيف الحكومي يحتل الأولوية في تفضيلات كثير من السعوديين رغم توجهات رؤية 2030.
- الدور المحوري للعمالة الأجنبية (3.756): حصلت فقرة الاعتماد على العمالة غير السعودية على أعلى متوسط في محور التحديات، مما يُشير إلى أن مسيرة التوطين في هذا القطاع لا تزال تواجه إشكاليات هيكلية مرتبطة بالتكلفة والمهارات.
- الأثر الإيجابي لرؤية 2030 (3.705): تُمثل هذه الفقرة الأعلى في محور الدعم الحكومي، وتُشير إلى أن ثمار الإصلاحات الاقتصادية لرؤية 2030 باتت محسوسة لدى أصحاب المشروعات والعاملين فيها، وأن ظل المجال قائماً لتعزيز أثر هذه الإصلاحات على أرض الواقع.
- غياب الفروق بين القطاعات (p = 0.324): يُشير هذا إلى أن التحديات والفرص في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة السعودية تتشابه عبر القطاعات المختلفة، وأن السياسات الداعمة ينبغي أن تكون أفقية وشاملة لا قطاعية متخصصة فحسب.

6.4-النتائج

1.6.4 النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيسي

يُساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة بدرجة متوسطة (3.479 و 3.429 على التوالي) دون الوصول إلى مستوى الموافقة المرتفعة. ويُشير هذا إلى أن القطاع يؤدي دوره التنموي لكنه لا يزال دون طاقته الكاملة المأمولة في إطار رؤية 2030.

2.6.4 النتائج التفصيلية

- تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بديلاً مقبولاً للتوظيف الحكومي في الوعي الجمعي السعودي (3.769).
- ضعف استيعاب الخريجين الجدد يمثل فجوة تشغيلية ملموسة في هذا القطاع (3.167).
- تنوع مصادر الدخل لا يزال محدوداً (3.244)، مما يقلص جاذبية هذا القطاع مالياً.
- الأمان الوظيفي يبقى الحلقة الأضعف في منظومة مستوى المعيشة (3.128).
- المنافسة مع الشركات الكبرى والاعتماد على العمالة الأجنبية يُشكلان أبرز تحديين هيكليين (3.679 و 3.756).
- رؤية 2030 تحظى بتقييم إيجابي واسع من حيث أثرها على تعزيز نمو هذا القطاع (3.705).
- يؤمن المستجيبون بأن حجم المشروع والتوزيع الجغرافي يُؤثران تأثيراً مباشراً في جودة التوظيف (3.923 و 3.949).

- قبلت الدراسة أربعةً من فروضها الخمسة، مما يُعزز موثوقية إطارها النظري وملاءمته للسياق السعودي.

-التوصيات 7.4

1.7.4 التوصيات للجهات الحكومية

بناءً على نتائج الدراسة، يُوصي الباحث الجهات الحكومية المعنية بما يأتي:

- تعزيز برامج الأمان الوظيفي في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة: إذ كشفت النتائج أن أدنى مؤشر في محور مستوى المعيشة يتعلق بالاستقرار الوظيفي (3.128). ويُوصي بتطوير تشريعات عمالية تُرسخ ضمانات التوظيف في هذه المشروعات وتُلزمها بتوفير تأمين اجتماعي أشمل.
- تطوير برامج تشغيل الخريجين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة: لمعالجة ضعف استيعاب الخريجين الجدد (3.167) عبر تصميم برامج إعانات تشغيل خاصة تُشجع هذه المشروعات على توظيف حديثي التخرج وتطوير مساراتهم المهنية.
- تعميق برامج التمويل الميسر وتوسيع نطاق برنامج كفالة: لتجاوز محدودية التمويل (3.423) التي لاتزال من أبرز العوائق البنوية، مع التركيز على تخفيف اشتراطات الضمانات وتبسيط إجراءات الاقتراض للمشروعات متناهية الصغر.
- تعميق تطبيق سياسات التوطين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة: معالجةً للتحدي الأعلى في محور التحديات (3.756)، مع تقديم حزم حوافز مالية جاذبة تُقلص فجوة التكلفة بين توظيف الكفاءات السعودية والعمالة الوافدة.
- دعم التوسع الجغرافي للمشروعات خارج المدن الكبرى: استناداً إلى تقدير المستجيبين العالي لهذا البُعد (3.949)، عبر إنشاء مناطق اقتصادية خاصة وحاضنات أعمال في المناطق الأقل تطوراً.

2.7.4 التوصيات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- الاستثمار في التدريب وتطوير الكفاءات: إذ كشفت النتائج أن الرضا الوظيفي والتطور المهني يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بمستوى التدريب المقدم، وينبغي لأصحاب المشروعات الاستفادة من برامج هدف المدعومة لتمويل هذه البرامج.
- بناء منظومة حوافز متنوعة: لتجاوز محدودية تنوع مصادر الدخل (3.244)، عبر تصميم هيكل تعويضات تُدمج بين الراتب الأساسي وعناصر متغيرة كالعمولات والمكافآت والمشاركة في الأرباح.
- تعزيز ثقافة الابتكار: معالجةً لعائق غياب الابتكار (3.513)، عبر استقطاب كفاءات إبداعية وتبني نماذج أعمال رقمية تُحسن القدرة التنافسية أمام الشركات الكبرى.

- تطوير آليات استقطاب الخريجين والاحتفاظ بهم: من خلال الشراكة مع الجامعات وإطلاق برامج تدريب صيفي وتأهيل مهني موجه يُسهل انتقال الخريجين على بيئة العمل في هذا القطاع

التوصيات للدراسات المستقبلية 3.7.4

- إجراء دراسات مقارنة تُحلل الفروق بين المناطق الجغرافية السعودية في أداء هذا القطاع بعينات أكبر وأكثر توازناً جغرافياً
- استخدام المنهج المختلط (الكمي والنوعي) لاستيعاب أبعاد أعمق لتجارب العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إجراء دراسات طولية (Longitudinal) تتبع التغيرات في مستوى المعيشة وفرص العمل من قبل برامج الدعم وبعدها على مدى سنوات متعاقبة.
- البحث في أثر التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي على إنتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة السعودية وقدرتها على التوظيف النوعي.

يُمثل هذا الفصل المبني على مخرجات برنامج SPSS الإصدار 26، الحلقة الأخيرة في سلسلة المسار البحثي لهذه الدراسة، إذ انتقل من الإطار النظري ومراجعة الأدبيات عبر المنهجية الميدانية إلى تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات. وقد كشفت الدراسة في مجملها عن واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بوصفه قطاعاً حيوياً واعداً يمتلك إمكانات تنموية كبيرة، غير أنه يستلزم مزيداً من الدعم المنهجي المتكامل في أبعاد التوطين والأمان الوظيفي وتحفيز الابتكار وتوسيع نطاق التمويل الميسر، لكي يُحقق الطفرة النوعية التي تنشدها رؤية 2030 في التوظيف والتنويع الاقتصادي.

المراجع

-المراجع العربية-

- الحري، أحمد. (2023). تحديات تحقيق التوظيف المستدام في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة السعودية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. مجلة الاقتصاد والأعمال، 12(3)، 45-78.
- الشبيل، عبد الله، والحازمي، محمد. (2022). أثر برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوظيف في ظل رؤية 2030. مجلة الاقتصاد والتمويل، جامعة الملك عبدالعزيز، 7(2).
- الجمجوم، أحمد، والأنصاري، محمد. (2023). التحولات الرقمية وأثرها على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. مجلة التنمية الاقتصادية والأعمال، 8(4).
- الهيئة العامة للإحصاء. (2024). مسح القوى العاملة السنوي 2024. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2025). نتائج مسح القوى العاملة - الربع الرابع 2024. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.
- القحطاني، منيرة سعيد. (2020). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية 2030: دراسة تطبيقية على محافظة القويعة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(15)، 134-149. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.M160520>
- صندوق النقد العربي. (2021). بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الواقع والتحديات. أبوظبي: صندوق النقد العربي.
- عبد الله، محمد عبد السلام. (2021). دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 5(1). <https://doi.org/10.21608/fjssj.2021.350099340-289>
- عبد اللطيف جميل للأبحاث الاقتصادية. (2025). تقرير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. جدة: مركز عبد اللطيف جميل.
- منصور، علي بن ناجح. (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 9(4)، 1-31. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.A050220>
- هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت". (2023). تقرير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية 2022-2023. الرياض: منشآت.
- هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت". (2024). التقرير السنوي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة 2024. الرياض: منشآت.
- وزارة الاستثمار. (2022). تقرير مناخ الأعمال في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الاستثمار.

Ayyagari, M., Demirguc-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2014). Who creates jobs in developing countries? *Small Business Economics*, 43(1), 75–99.

<https://doi.org/10.1007/s11187-014-9549-5>

Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. (2005). SMEs, growth, and poverty: Cross-country evidence. *Journal of Economic Growth*, 10(3), 199–229.

<https://doi.org/10.1007/s10887-005-3533-5>

Becker, G. S. (1964). *Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education*. University of Chicago Press.

Berger, A. N., & Udell, G. F. (2006). A more complete conceptual framework for SME finance. *Journal of Banking & Finance*, 30(11), 2945–2966.

<https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2006.05.008>

Brundtland Commission. (1987). *Our common future: Report of the World Commission on Environment and Development*. Oxford University Press.

Burt, R. S. (1992). *Structural holes: The social structure of competition*. Harvard University Press.

Granovetter, M. (1985). Economic action and social structure: The problem of embeddedness. *American Journal of Sociology*, 91(3), 481–510.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2014). *Multivariate data analysis* (7th ed.). Pearson Education Limited.

IFC – World Bank Group. (2020). *MSME finance gap report: Assessment of the shortfalls and opportunities in financing micro, small, and medium enterprises*. Washington D.C.: IFC.

Jamjoom, A., & Ansari, M. (2023). Digital transformation and its impact on SME performance in Saudi Arabia. *Journal of Business and Economic Development*, 8(4).

Keynes, J. M. (1936). *The general theory of employment, interest and money*. Macmillan.

Nalband, N., & Alfaqieh, H. (2024). Role of micro, small and medium enterprises: Sustainability, growth and development scenario in Saudi Arabia. *AB Academies International Journal*.

Nunnally, J. C. (1978). *Psychometric theory* (2nd ed.). McGraw-Hill.

OECD. (2022). Financing SMEs and entrepreneurs 2022: An OECD scoreboard. OECD Publishing.
<https://doi.org/10.1787/e9073b1b-en>

Schumpeter, J. A. (1934). The theory of economic development: An inquiry into profits, capital, credit, interest, and the business cycle. Harvard University Press.

SMEA – Saudi Arabia. (2023). Annual report on SME sector performance 2022-2023. Riyadh: Saudi Small and Medium Enterprises General Authority.

Storey, D. J. (1994). Understanding the small business sector. Routledge.

Vandenberg, P. (2006). Poverty reduction through small enterprises: Emerging consensus, unresolved issues and ILO activities. SEED Working Paper No. 75. Geneva: International Labour Organization.

الملاحق

مقدمة الاستبانة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم / أختي الكريمة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أضع بين يديكم هذه الاستبانة التي تدرج ضمن متطلبات إعداد رسالة الماجستير في إدارة الأعمال بجامعة ميدأوشن، وذلك بعنوان:

"دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية"

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الدور الفعلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة العاملين فيها في ضوء رؤية المملكة 2030.

أرجو التكرم بالإجابة عن جميع فقرات الاستبانة بموضوعية ودقة، مع العلم بأن المعلومات التي ستُدلون بها:

✓ ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

✓ ستُعامل بسرية تامة ولن تُكشف لأي جهة.

✓ لا توجد إجابات صحيحة أو خاطئة، فالمطلوب هو رأيكم الصادق.

شاكر لكم حسن تعاونكم،

الباحث: عبدالعزيز تركي الهاجري

جامعة ميدأوشن – كلية الإدارة – قسم إدارة الأعمال

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

أرجو التكرم بوضع إشارة (✓) في المربع الذي ينطبق على حالتك.

1. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
2. الفئة العمرية: أقل من 25 سنة ☐ 25 - 34 سنة ☐ 35 - 44 سنة ☐ 45 سنة فأكثر ☐
3. المستوى التعليمي: ثانوية أو أقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا ☐
4. صفتك في المشروع: صاحب / مدير المشروع ☐ موظف / عامل في المشروع ☐
5. القطاع الذي تعمل فيه: التجارة والتجزئة ☐ الخدمات المهنية ☐ الصناعة التحويلية ☐ تقنية المعلومات ☐
6. حجم المشروع (عدد الموظفين): أقل من 5 موظفين (متناهي الصغر) ☐ 6-49 موظفاً (صغير) ☐ 50-249 موظفاً (متوسط) ☐
7. المنطقة الجغرافية: منطقة الرياض ☐ المنطقة الشرقية ☐ منطقة مكة المكرمة (جدة) ☐ منطقة أخرى ☐
8. سنوات الخبرة في هذا المجال: أقل من سنة ☐ 1-3 سنوات ☐ 4-7 سنوات ☐ 8 سنوات فأكثر ☐
9. هل استفدت من برامج دعم حكومية ؟ (منشآت / كفالة / هدف): نعم ☐ لا ☐

الجزء الثاني: محاور الدراسة الرئيسية

تعليمات: يُرجى قراءة كل عبارة بعناية ووضع إشارة (✓) في الخانة التي تعبر عن درجة موافقتك وفق المقياس الآتي:

1	2	3	4	5
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المحور الأول: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل

يقيس هذا المحور مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد فرص عمل وخفض البطالة في المملكة العربية السعودية.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يُسهّم المشروع الذي أعمل فيه / أملكه في توفير فرص عمل دائمة للسعوديين.	☐	☐	☐	☐	☐
2	يعمل في مشروع / مشروع صاحب العمل عدد من الموظفين السعوديين.	☐	☐	☐	☐	☐
3	أدى نمو المشروع إلى زيادة عدد الوظائف المتاحة في السنوات الأخيرة.	☐	☐	☐	☐	☐
4	تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم مصادر التوظيف في المنطقة التي أعمل فيها.	☐	☐	☐	☐	☐
5	يستوعب المشروع خريجين جددًا من مختلف التخصصات.	☐	☐	☐	☐	☐
6	يوفر المشروع فرص عمل في مجالات متنوعة تتجاوز المهارات التقليدية.	☐	☐	☐	☐	☐
7	يُسهّم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تراجع معدلات البطالة في المجتمع المحلي.	☐	☐	☐	☐	☐
8	تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بديلاً فعالاً لانتظار التوظيف الحكومي.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثاني: أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة

يقيس هذا المحور الأثر الفعلي للعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعيشة من خلال مؤشرات الدخل والاستقرار وجودة الحياة.

أ) مؤشر الدخل وتنوع مصادره:

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوفر العمل في هذا المشروع دخلاً شهرياً كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية.	☐	☐	☐	☐	☐
2	ارتفع دخلي / دخل موظفي المشروع مقارنةً بما كان عليه قبل الانضمام إلى هذا القطاع.	☐	☐	☐	☐	☐
3	يُتيح العمل في هذا المشروع تنوع مصادر الدخل (عمولات، حوافز، مكافآت).	☐	☐	☐	☐	☐
4	يُسهم العمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الاستقلالية المالية.	☐	☐	☐	☐	☐

ب) مؤشر الاستقرار الوظيفي وجودة بيئة العمل:

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتميز العمل في هذا المشروع بالاستقرار الوظيفي وعدم الخوف من الفصل المفاجئ.	☐	☐	☐	☐	☐
2	توفر بيئة العمل في المشروع ظروفاً آمنة وملائمة صحياً.	☐	☐	☐	☐	☐
3	يحصل الموظفون في هذا المشروع على حقوقهم الوظيفية كاملةً (إجازات، تأمين، مكافآت).	☐	☐	☐	☐	☐
4	يُتيح العمل في هذا القطاع التوازن بين الحياة المهنية والشخصية.	☐	☐	☐	☐	☐

ج) مؤشر التطور المهني وتحسين نوعية الحياة:

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يُتيح العمل في المشروع فرص التدريب وتطوير المهارات المهنية.	☐	☐	☐	☐	☐
2	أسهم العمل في هذا القطاع في رفع المستوى المعيشي العام لي ولأسرتي.	☐	☐	☐	☐	☐
3	أشعر بالرضا الوظيفي جراء العمل في هذا المشروع.	☐	☐	☐	☐	☐
4	يُعزز العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الشعور بالانتماء والاندماج الاجتماعي.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثالث: التحديات الهيكلية وفاعلية برامج الدعم الحكومي

يقيس هذا المحور العوائق التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومدى فاعلية السياسات والبرامج الحكومية الداعمة لها.

أ) التحديات الهيكلية:

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يُعاني المشروع من صعوبة الحصول على التمويل والقروض اللازمة للتوسع.	☐	☐	☐	☐	☐
2	تُمثّل الإجراءات البيروقراطية والتنظيمية عائقاً أمام نمو المشروع.	☐	☐	☐	☐	☐
3	يصعب على المشروع استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة والاحتفاظ بها.	☐	☐	☐	☐	☐
4	يُعيق غياب ثقافة الابتكار قدرة المشروع على التوسع والمنافسة.	☐	☐	☐	☐	☐
5	تُشكّل المنافسة مع الشركات الكبرى تحدياً جوهرياً أمام المشروع.	☐	☐	☐	☐	☐
6	يُضعف الاعتماد على العمالة غير السعودية قدرة المشروع على التوظيف الوظيفي.	☐	☐	☐	☐	☐

ب) فاعلية برامج الدعم الحكومي:

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أسهمت برامج هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في دعم نمو المشروع.	☐	☐	☐	☐	☐
2	يُوفر برنامج «كفالة» للضمانات تسهيلات تمويلية ملموسة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	☐	☐	☐	☐	☐
3	أسهم صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» في تدريب وتأهيل الكوادر السعودية في المشروع.	☐	☐	☐	☐	☐
4	أدت السياسات الحكومية الداعمة لهذا القطاع إلى تحسن ملحوظ في بيئة الأعمال.	☐	☐	☐	☐	☐
5	تُلبّي برامج الدعم الحكومي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع.	☐	☐	☐	☐	☐
6	يرى أصحاب المشروعات أن الحكومة تُولي هذا القطاع الاهتمام الكافي.	☐	☐	☐	☐	☐
7	أسهمت رؤية 2030 في تعزيز فرص نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملموس.	☐	☐	☐	☐	☐
8	تساعد برامج الدعم الحكومي المشروعات على تجاوز أزمات السوق والمحافظة على وظائفها.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الرابع: الفروق بين القطاعات والمناطق الجغرافية

يقيس هذا المحور مدى تفاوت أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وتحسين المعيشة بين القطاعات المختلفة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتفاوت أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف بحسب القطاع الاقتصادي (تجارة/خدمات/صناعة/تقنية).	☐	☐	☐	☐	☐
2	تُحقق مشروعات قطاع تقنية المعلومات مستويات معيشية أعلى للعاملين فيها مقارنةً بالقطاعات التقليدية.	☐	☐	☐	☐	☐
3	تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الرياض بفرص توظيف أوسع مقارنةً بالمناطق الأخرى.	☐	☐	☐	☐	☐
4	يؤثر حجم المشروع (صغير / متوسط) تأثيراً مباشراً في مستوى الاستقرار الوظيفي للعاملين.	☐	☐	☐	☐	☐
5	يُسهم التوسع الجغرافي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توزيع فرص العمل خارج المدن الكبرى.	☐	☐	☐	☐	☐

الجزء الثالث: أسئلة مفتوحة

يُرجى الإجابة بحرية ووضوح عن الأسئلة الآتية، إذ تُسهم إجاباتكم في إثراء نتائج الدراسة.

السؤال الأول: ما أبرز التحديات التي تواجهكم في تنمية المشروع وتوظيف الكفاءات السعودية؟

السؤال الثاني: في رأيكم، ما الإجراءات والبرامج الحكومية الأكثر فاعلية في دعم نمو هذا القطاع وتحسين مستوى العاملين فيه؟

السؤال الثالث: هل لديكم ملاحظات أو مقترحات إضافية تودّون مشاركتها تتعلق بموضوع الدراسة؟

شكراً جزيلاً على تعاونكم وحسن مشاركتكم

نقدّر لكم الوقت والجهد الذي بذلتموه في الإجابة على هذه الاستبانة.

إن مشاركتكم تُسهم بشكل مباشر في الارتقاء بمستوى البحث العلمي وخدمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

الباحث: عبدالعزيز تركي الهاجري

جامعة ميدأوشن — العام الدراسي 2026

This study aimed to investigate the role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in improving living standards and creating employment opportunities in Saudi Arabia under Vision 2030, while analysing the key structural challenges facing this role and evaluating the effectiveness of government support programs directed at the sector.

The study adopted a quantitative descriptive analytical approach. An electronic questionnaire comprising 39 items distributed across four main axes was administered to a sample of 78 respondents — owners and employees of SMEs — drawn from the Riyadh, Eastern, and Western (Jeddah) regions. Cronbach's Alpha reliability coefficients ranged from 0.836 to 0.947, reflecting high internal consistency. The Kolmogorov-Smirnov test confirmed the normal distribution of data, validating the use of parametric statistical methods. All statistical analyses were conducted using SPSS Version 26.

Results revealed that the overall mean for the SMEs' role in job creation reached (3.479 out of 5), while the living standard improvement axis scored (3.43 out of 5), both within a moderate agreement level. The inter-sectoral differences axis achieved the highest mean (3.841) at a high agreement level. Hypothesis testing yielded acceptance of four out of five hypotheses: Hypotheses 1 and 2 confirmed a strong positive correlation between SME growth and both job creation and living standard improvement ($r = 0.713$, $p < 0.001$); Hypothesis 4 confirmed the positive impact of government support programs ($r = 0.576$, $p < 0.001$); and Hypothesis 3 was marginally accepted ($r = 0.232$, $p = 0.041$). Hypothesis 5, concerning inter-sectoral differences, was rejected ($F = 1.185$, $p = 0.324$).

Based on these findings, the study recommends strengthening employment security mechanisms within the SME sector, expanding accessible financing programs to address the financing gap, developing graduate employment schemes to increase the sector's capacity to absorb young Saudi talent, and supporting geographic expansion beyond major cities to achieve a more equitable distribution of employment opportunities.

Keywords: Small and Medium Enterprises (SMEs), Employment Opportunities, Living Standards, Saudi Arabia, Vision 2030, Economic Development, Government Support.

Midocean University

College of Management

Department of Business Administration



**The Role of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Improving Living Standards and Creating
Job Opportunities in the Kingdom of Saudi Arabia**

Prepared by:

Abdulaziz Turki Alhajri

Supervised by:

Dr. Alfaisal Abdelhameed Mohamed

Dr. Fayez Ali Jrad

Year:2026